السنة الثانية
العدد 18
تشرين الثاني 2016
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

توزع مجانا

العدل والمجتمع
Justice & society
شهرية تصدر عن وزارة العدل

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان الظالمي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

الاتحاد العربي للتحكيم الدولي يطلق اول خطوة بعد نقل مقره لبغداد باعمال مؤتمر جذب الاستثمار

وزير العدل: الاتحاد العربي للتحكيم الدولي سيساهم في إشاعة ثقافة التقاضي الدولي

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، "ان نقل مقر الاتحاد العربي للتحكيم الدولي ، الى بغداد يشكل خطوة متقدمة في مجال اشاعة ثقافة التحكيم الدولي واعتماد المؤسسات القانونية في حل النزاعات ، اضافة الى تقديم الاستشارات ، وتوفير مبالغ ضخمة ينفقها العراق حاليا لشركات المحاماة الدولية، للترافع في الدعاوى التي يكون العراق خصم فيها".

وقال الزاملي خلال افتتاح اعمال مؤتمر الاتحاد العربي للتحكيم الدولي الثالث اليوم السبت ، وبحضور رئيس مجلس النواب العراقي و رئيس السلطة القضائية وممثلين عن رئاسة الجمهورية والوزراء ، ووزراء عدل عرب ومستشارين للاتحاد ، "ان نقل مقر الاتحاد الى بغداد مكسب مهم للعراق ، خاصة اننا نعاني من التزامات مالية لأزمان مختلفة ، تكلف العراق مبالغ كبيرة للذهاب والترافع فيها امام المحاكم الدولية نتيجة عدم وجود محامين ومحكمين دوليين عراقيين ، مما يكون مكسبا في تطوير المؤسسات القانونية وتعريفها بمنهاج ومبادى التحكيم الدولي والاستفادة من الخبرات التي سيوفرها مقر الاتحاد في بغداد".

من جهته، أكد رئيس مجلس النواب د. سليم الجبوري، ان العراق حقق النصاب اللازم في مجال ترصين العملية السياسية وعمل مؤسساته الحكومية في وقت تحارب قواته الأمنية الجماعات الإرهابية.

وأوضح رئيس مجلس النواب: ان الدور الكبير المتحقق في وزارة العدل بنقل مقر الاتحاد العربي للتحكيم الدولي من شأنه ان يعزز عمل المنظومة القضائية العربية امام القضاء الدولي وهذا الامر يعد مكسبا سياسيا للدول العربية في هذا المضمار، اضافة الى تأهيل الكوادر المختصة في مجال التقاضي الدولي، مبينا ان النصر النهائي سيتحقق للعراق في نحر الارهاب من محافظة نينوى ولن يحسب لجهة ما وإنما لجميع العراقيين.

واشار الامين العام للاتحاد العربي للتحكيم الدولي المستشار كزار الربيعي ، "ان الموتمر الدولي الثالث وأثره في جذب الاستثمار، يشكل الخطوة الاولى لتفعيل عمل الاتحاد ونقل مقره العام الى بغداد، فالتحكيم وسيلة ناجزة لحسم النزاعات وتحقيق العدالة وصيانة الحقوق ، وحل الخلافات والنزاعات التي تنشأها المرافقات الدولية والتجارية ، والتخلص من الإشكاليات الخاصة بجميع مؤسسات الدولة والمشاركة بدورات التحكيم الدولي ، لإعداد جيل من المحكمين الدوليين وبناء قدراتهم ، بالشكل الذي يؤهلهم لخوض غمار التحكيم واشاعة ثقافة التحكيم الدولي".

ولفت نائب رئيس مركز التحكيم الدولي حسن حمّاد ، "ان الانحاد العربي للتحكيم الدولي انبثق عن مجلس الوحدة الاقتصادية للجامعة للعربية ، ومسجل رسميا لدى منظمة الامم المتحدة ، والجهود متواصلة من رئيس الاتحاد المستشار سامح عاشور ، والامين العام المستشار كزار الربيعي ، لتوسيع منظومة لاتحاد ووضع الأسس المتينة للعمل القانوني والخبرات الدولية ، وترسيخ اسس بناء اتحاد عربي للتحكم الدولي يصل لمصاف المؤسسات العالمية".

وقدم رئيس المجلس العربي للقضاء العرفي المستشار محمد القاضي ، عرضا للمنظومة القانونية والاسس التي وضعت لبناء قاعدة التشريعات ، وانطلاق الاتحاد العربي للتحكيم الدولي بخطوات في أعماله المقبلة ، التي تتطلب الاستعانة بالمعلوماتية الالكترونية توحيد المنظومة للمشاركين والمتدربين ، وكافة المتطلبات القانونية للتشريعات في البلدان العربية من عمل القضاء والمحاكم والدساتير والقوانين العامة والخاصة ، وطرق التقاضي والترافع والدفاع ومتابعة سير الدعاوى بالمحاكم والهيئات الدولية".

ونوهت نائب الامين العام للاتحاد المستشارة نجاة حسين ، "ان العراق سيشكل مركز استقطاب للمؤسسات التدريبية والقانونية العربية ، من خلال وجود مقر الاتحاد في بغداد ، وقدمت وزارة العدل والحكومة العراقية مستلزمات نجاح العمل ، والموتمر الدولي الثالث وأثره في جذب الاستثمار الذي يعقد حاليا ، يناقش مبادى وانظمة وتعليمات مهمة يحتاجها العراق بالقوانين الدولية والاقتصادية ، وطرق الحسم والحصول على القرارات وتنفيذها ، وتجاوز الوكالات المستقبلية ، والهدف القادم هو بدأ الدورات التدريبية التخصصية للمحكمين الدوليين والتعريف بقانون التحكيم الدولي".

خلال استقباله وزير العدل في الجمهورية الاسلامية في ايران والوفد المرافق له

وزير العدل يؤكد على ضرورة انشاء مراكز تحكيم مشتركة تنظم التعاون بين البلدين وتطوير العلاقات العدلية

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان حجم الاستثمار والتبادل التجاري بين العراق والجمهورية الاسلامية في ايران، يتطلب آلية منظمة ومدروسة تعمل ضمن اطار قانوني، مشيرا الى ضرورة وجود غرف تحكيم مشتركة تنظم حجم التعاون بين الطرفين وتعمل على حل الخلافات بصيغ ودية.

ذكر ذلك السيد الوزير خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة اليوم الاحد، نظيره الايراني الشيخ مصطفى بور محمدي والوفد المرافق له، وبحضور وكيل الوزارة الاستاذ حسين الزهيري ورئيس مجلس شورى الدولة الاستاذة سامية كاظم ومدير عام الدائرة القانونية المستشار احمد عبد الكريم المعيني. اكد السيد الوزير: ان نجاح الاتفاقيات المنعقدة مع الجانب الايراني، في ما يتعلق بحقوق الانسان وخاصة اتفاقية تبادل السجناء، تشجع على الاستمرار في التعاون والتنسيق في هذا المضمار من اجل التوصل لحلول لجميع الملفات ذات الاهتمام المشترك.

واضاف السيد الوزير: ان الوزارة حققت اشواطا كبيرة في مجال حقوق الانسان، بعد تبنيها للف وزارة حقوق الانسان الملغاة، ومذلك ازدياد المسؤولية بعد حصول العراق على مقعد في مجلس حقوق الانسان الدولي التابع للامم المتحدة، موضحا ان من مصاديق الحفاظ على تلك الحقوق تبسيط اجراءات مواطني الدول الاخرى والتعاون في مجال القضاء وتبادل السجناء وسهيل اجراءات المستثمرين، مشيدا بعمق العلاقات بين البلدين ودعم حكومة الجمهورية الاسلامية للعراق في حربه ضد عصابات داعش الارهابية.

من جانبه عبر وزير العدل الايراني الشيخ مصطفى بور محمدي، عن استعداده لتعزيز التعاون المشترك في شتى المجالات ودعم التعاون وتبادل الخبرات في المجالات القضائية والقانونية، داعيا السيد الوزير الى تبادل الزيارات، والتباحث في موضوع التحكيم، للافادة من التجربة العراقية في هذا المجال الهام وكذلك تجربة ايران مع بلدان الجوار.

كلمة وزير العدل في المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للتحكيم الدولي وتحت عنوان

د. حيدر الزاملي

التحكيم الدولي واثره في جذب الاستثمار

في غمرة انتصارات قواتنا الامنية على الجماعات الارهابية، تنعقد اعمال المؤتمر الدولي الثالث للاتحاد العربي للتحكيم الدولي وتحت عنوان (التحكيم الدولي واثره في جذب الاستثمار)، والذي يعقد اعماله لاول مرة في بغداد.

ان من اوليات الحكومة العراقية ووزارة العدل على وجه الخصوص تطبيق القانون من الانحدار والخسائر الكبيرة الناجمة عن السياسات الخاطئة والمرتكبة من النظام البائد والتي انعكست على الوضع العام في العراق ووضعته تحت طائلة العقوبات الدولية ناهيك عن التعويضات المالية الضخمة والكبيرة المترتبة على الحروب التي قادها رئيس النظام المقبور تجاه دول الجوار.

هذه الامور بمجملها وضعت الحكومة بعد عام ٢٠٠٣ امام معترك كبير للدفاع عن استحقاقات العراق وانهاء ملفات التعويضات المالية المتراكمة طيلة عقود من الزمن.

وفي ظل الاوضاع الامنية الصعبة التي مر بها العراق لم تهيئ الارضية الملائمة لايجاد مركز دولي او كما يطلق عليه اصطلاحاً (مركز تحكيم الدولي) تدار من خلال الدائرة القانونية ملف التقاضي عن الدعاوى التي تقام على حكومة جمهورية العراق في الخارج سواء في الدول العربية او الاوربية وغيرها التي تمتلك مركزا تحكيما دوليا.

ان هذا الملف الحساس والمهم الذي تترتب عليه ابعاد قانونية وسيادية للعراق قد وضعناه نصب أعيننا حال تولينا مهام العمل في وزارة العدل والاطلاع على حجم المبالغ المالية التي تنفقها وزارة العدل من موازنتها السنوية مما يكلفها دفع الفواتير بالعملة الصعبة لفرق المحامين الاجانب اضافة الى الايفادات المتعلقة بالاشراف على ملف التقاضي الخارجي كما ان موضوع القضايا المتعلقة بالعراق ترتبط بتوقيتات محددة وفقا لسقف زمني خاص لسير المحاكمات في اطارها القانوني والذي يؤثر في حال تاخر المحامين او المحكمين عن التواجد للترافع عن العراق والذي قد يتسبب ذلك في خسارتها وهذا الحال ينطبق ايضا على المستحقات المالية التي بذمة العراق لشركات المحاماة والتي تتضاعف في حال عدم سدادها في الوقت المحدد.

تكملة الكلمة ص٤

لدى استقباله الوفد المصري القضائي المختص في مجال التحكيم الدولي

وزير العدل: نسعى لتأسيس محكمة عربية موحدة تدير ملف التقاضي امام المحاكم الدولية

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، اهمية تأسيس محكمة عربية موحدة مركزها في بغداد بدعم من وزارة العدل العراقية، تدير ملف التحكيم العربي امام المحاكم الدولية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه، اليوم الجمعة بنائب رئيس الاتحاد العربي للتحكيم الدولي الاستاذ حسن حماد من جمهورية مصر العربية، ورئيس مجلس القضاء العرفي في مصر الاستاذ محمد القاضي، بحضور رئيس الاتحاد العربي للتحكيم الدولي الاستاذ كزار الربيعي.

واوضح السيد الوزير، ان توحيد العمل العربي في مجال للتحكيم الدولي، بعد انتقاله الى مقره الجديد في العراق من شأنه احداث نقلة نوعية في عمله عبر توظيف الخبرات العراقية والعربية، بإخضاع الكوادر المختصة من محامين ومحكمين دوليين لدورات تخصصية تساهم في تعزيز مؤهلاتهم التخصصية في هذا المجال، وبما يساهم في التخلص من الهيمنة الاجنبية على هذا المجال.

واشار السيد الوزير الى ان الكثير من القضايا المتعلقة بمصالح البلدان العربية تخضع لضغوط الجهات الخارجية، وتصدر الاحكام فيها وفقا للقوانين الاجنبية، وهذه الحالة اثرت على اوضاع البلدان العربية، لافتا الى ان اعتراف هيئة الامم المتحدة بالاتحاد العربي للتحكيم الدولي من شأنه ان يوفر الضمانة لانجاح عمله في استحصال حقوق الدول العربية في الخارج.

ولفت الى ان وزارة العدل والحكومة العراقية تمنح الدعم للاتحاد العربي، من اجل ممارسة مهام عمله، كونها توفر الحصانة القانونية لاستحقاقاتها في المحافل القضائية الدولية، كما انها توفر جانبا ماليا كبيرا كان في السابق ينفق على شركات المحاماة الاجنبية التي تترافع في القضايا الدولية العربية امام المحاكم الدولية.

خلال استضافة سماحة السيد عمار الحكيم للشخصيات العربية الأعضاء لاتحاد التحكيم الدولي

وزير العدل: انتقال مقر الاتحاد الى بغداد انجاز رديف لانتصارات قواتنا الامنية

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان انتقال المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى العراق، يعد انجازاً رديفاً لانتصارات القوات الامنية في الحرب على الارهاب. ذكر السيد الوزير ذلك خلال استضافة سماحة السيد عمار الحكيم رئيس التحالف الوطني العراقي، ورئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، لاعضاء الاتحاد العربي للتحكيم الدولي، على هامش المؤتمر الدولي الثالث المنعقد في بغداد يوم امس السبت.

وحضر اللقاء السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى والسيد رئيس محكمة التمييز وجمع من السادة النواب عن التحالف الوطني، والسيد نقيب المحامين العراقيين. وقدم السيد الوزير خلال اللقاء تعريفاً بالشخصيات العربية الأعضاء المكونة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي ومن مختلف البلدان العربية.

واوضح السيد الوزير، في كلمة له: ان النظام السابق ادخل البلاد في دوامة نزاعات وتركة ثقيلة نتيجة سياساته الخاطئة طيلة سنوات حكمه ترتبت عليها عقوبات دولية، اخذت وزارة العدل عبر الدائرة القانونية ملف الدفاع عن حقوق العراق عبر المحاكم الدولية، مبينا ان الاوضاع السابقة لم تسمح بتهيئة مركز تحكيم تدار من خلاله القضايا الخارجية للبلد، وقد وضعنا نصب اعيننا حال توليتنا المسؤولية في وزارة العدل ايجاد حلول للالتزامات المتعلقة بملف التحكيم الدولي.

من جهتهم، اشاد السادة اعضاء الاتحاد بالجهود الكبيرة التي بذلها وزير العدل د. حيدر الزاملي، والمستشار كزار الربيعي لنقل المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي من الاردن الى بغداد، مبينين ان الاتحاد يمتلك صفة دولية تحققت من خلال اعتراف هيئة الامم المتحدة به، والتوجه الحالي نحو توحيد قانون التحكيم الدولي ما سيدعم عمله في مجال التحكيم بالقضايا الدولية.

بدوره، قال رئيس هيئة الاستثمار د. سامي الاعرجي، نص الدستور العراقي على دعم القطاع الخاص لدعم الاستثمار، وقد ابرم العراق جملة من الاتفاقيات كان لهيئة الاستثمار دور كبير في ضمان حق العراق في اي نزاع محتمل والحيلولة دون اللجوء الى التقاضي، ومع كل الجهود المبذولة في هذا الجانب الا اننا ما نزال بعيدين عن ما هو مطلوب، الا ان وزارة العدل وبهذه الخطوة ستضع هذا الملف في نصابه الحقيقي.

بدوره، اشاد النائب عن التحالف الوطني السيد جواد البولاني، بالشكر للشخصيات العربية الحاضرة وللسيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ومجلس النواب الموقر على دوره في تشجيع الاستثمار، عبر التعديل الثاني لقانون الاستثمار، مطالباً بافتتاح فرعا لمركز التحكيم الدولي في محافظ النجف الاشرف، ولتي كانت في الفترة الماضية تمتلك مركزا تحكيميا منذ عام ١٩٥٣، واهمية ان يتم منح اتحاد التحكيم الدعم من جامعة الدول العربية ومجلس وزراء العدل العرب.

وفي ختام الجلسة استهل سماحة السيد عمار الحكيم، بالاشادة بدور وزارة العدل في نقل المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى بغداد، باعتبارها من المنجزات المهمة للحكومة العراقية وباقي البلدان العربية.

وقدم السيد الحكيم، استعراضا شامل لاوضاع العراق عبر الحقب المتوالية والحكومات المتعاقبة وصولا الى الحكومة الحالية والتي شهدت مقاطعة دولية وعربية لعب فيها الاعلام المعادي دورا تحريضيا باظهار السلبيات واخفاء الايجابيات، الامر الذي طمس الحقائق امام الرأي العام العالمي تجاه الحكومة، والتي كانت منصفة تجاه اعدائها فضلا عن ابنائها، اذا ما قورنت بما تقوم به بعض البلدان اذا مرت بنفس الظروف.

وبالجانب المتعلق بالوضع الامني اكد سماحة السيد الحكيم، ان المقاتلين من مختلف صنوف القوات الامنية تحمل معنويات كبيرة، وخبرة قتالية متفردة في مجال مكافحة الارهاب وعلى مستوى المنطقة والعالم نالت اشادة قيادات التحالف الدولي، لافت الى ان الاتهامات الباطلة للحشد الشعبي كذبها تلاحم ابناء هذه القوات باعادتهم اهالي المناطق المحررة ومن بينها تكريت وبنسبة ٩٠٪ من سكنة المحافظة.

العتبة العلوية المقدسة تكرم وزير العدل

وزير العدل: انتقال المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى بغداد

وزير العدل: الفوز بالمراكز المتقدمة رسالة للعالم بان العراقيين شعب يحب الحياة

مدير عام التسجيل العقاري تؤكد على الالتزام بتبسيط الإجراءات

لدى استقباله رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق والوفد المرافق له

وزير العدل: اعددنا خطة كاملة لاستئناف العمل في الدوائر العدلية لما بعد التحرير

السيد الوزير: ان الوزارة اتخذت اجراءات عديدة للحفاظ على حقوق المواطنين في تلك المناطق

حيدر الزاملي، ان الوزارة اعدت خطة كاملة لإعادة العمل في دوائرها العدلية المتواجدة بالمناطق المحتلة من عصابات داعش بعد تحريرها خلال الفترة المقبلة، لافتاً الى ان معظم الدوائر العدلية استأنفت العمل في دوائرها الواقعة بالمناطق المحررة وصولا الى محافظة نينوى.

ذكر ذلك السيد الوزير خلال استقباله بمكتبه الرسمي، اليوم الاثنين، رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش، ومدير مكتب حقوق الانسان الاممي فرانشسكو موتا، ومدير ملف حقوق الانسان جانلوكا سيفيا، مشيرا الى ان الوزارة خولت اعضاء وممثلين لها في المناطق الساخنة والمحررة، بمتابعة الدوائر العدلية وتوفير الاحتياجات لها، واعداد تقارير مفصلة عن حجم الأضرار التي لحقت بها جراء الدمار الناجم عن تخريب عصابات داعش الارهابية.

واضاف السيد الوزير: ان الوزارة اتخذت اجراءات عديدة للحفاظ على حقوق المواطنين في تلك المناطق، وبالاخص فيما يتعلق بالعقارات التي صادرتها داعش الارهابية سواء بالتزوير او اجبار اصحابها بالتنازل عنها او حرق الاضابير، مبينا ان الوزارة استعانت بالنسخ الاصلية لتلك العقارات والتي تحتفظ بها دائرة التسجيل العقاري العامة، كخطوة اساسية لاعادة الممتلكات الى اصحابها بعد تحرير المناطق من العصابات الارهابية.

خلال لقائه الامين العام (السابق) لاتحاد المحامين العرب

وزير العدل: ترسيخ تجربة الاتحاد العربي للتحكيم الدولي ستتيح مواكبة التطور العالي

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان ترسيخ تجربة الاتحاد العربي للتحكيم الدولي في العراق ستتيح مواكبة التطور في هذا المجال ومحاكاة التجربة الغربية.

قال السيد الوزير خلال لقائه الامين العام السابق لاتحاد المحامين العرب المحامي عمر محمد زين، على هامش فعاليات انعقاد مؤتمر الاتحاد العربيللتحكيم الدولي، والذي من المقرر ان ينعقد يوم غدا السبت، مشيرا الى ان الخبرات العربية الكبيرة في المجال القانوني والمتعلق بالتحكيم الدولي كبيرة جدا، الا انها بحاجة الى دعم وتوحيد الجهود في هذا المجال لانجاحه ليضاهي نظيره العالمي.

وافاد السيد الوزير: ان العراق أخذ على عاتقه توفير مقر دائم للاتحاد العربي للتحكيم الدولي، اضافة الى انه سيوفر المناهج القانونية في جميع التخصصات ويعمل على توحيد القوانين العربية والتي ستساهم في تحقيق الاعتراف بهذه المنظومة الرصينة امام المحاكم الدولية، مبينا ان تعزيز القوانين الداعمة للاستثمار من شأنها ان توفر الضمانات اللازمة لقدوم الشركات الاستثمارية الى البلدان العربية.

بدوره، ذكر الامين العام السابق لاتحاد المحامين العرب المحامي عمر محمد زين، ان الدعم الكبير الذي حققه العراق في احتضان الاتحاد العربي للتحكيم الدولي، خطوة هامة من شأنها ان تمنح الدول العربية بعدا سياديا، اضافة الى الخبرات اللازمة للكوادر القانونية في مجال التقاضي امام المحاكم الدولية.

خلال استقباله وفدا من اساتذة جامعة واسط

وزير العدل: من الضروري توفير بيئة مناسبة ومناهج مرموقة تضاهي ما موجود في الجامعات الرصينة

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي في مكتبه الرسمي، وفدا من اساتذة جامعة واسط. وقال السيد الوزير خلال لقائه الوفد، من الضروري توفير بيئة مناسبة ومناهج مرموقة تضاهي ما موجود في الجامعات الرصينة من اجل النهوض بالواقع التعليمي في البلاد. واضاف السيد الوزير: يجب تحسين وضع الجامعات في فتح اقسام جديدة وفتح مختبرات حديثة لتحسن الواقع التعليمي في البلاد.

من جانبهم، اكد وفد جامعة واسط، على ضرورة استحداث جامعة جديدة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة، لحاجة محافظة واسط اليها لانها تعاني من نقص كبير في المؤسسات التعليمية.

دعا خلال استقباله وفد نقابة المهندسين الى تفعيل التعاون المؤسساتي

وزير العدل: الاتفاق على اليات عمل مشتركة بين النقابة ودوائر الدولة

اكد وزيرالعدل د.حيدرالزاملي، على امكانية وضع الية عمل خاصة لتسهيل الاجراءات المتعلقة بالنقابة في دوائر الدولة ومنها الدوائر العدلية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله وفد نقابة المهندسين برئاسة د. صبيح الغراوي والوفد المرافق له، وتطرق السيدالوزير، الى مواضيع تتعلق بالمنجز الخدمي المقدم للمواطن وتضافر الجهود من اجل تقديم حصيلة تساهم بدعم العمل المؤسساتي، بدوره، ابدى الوفد الزائر استعداده للتعاون مع وزارة العدل في شتى المجالات بما يساهم في تقديم خطط تدعم عمل مؤسسات الدولة وفي مقدمتها وزارة العدل.

خلال استقباله نخبة من مثقفي محافظة واسط

وزير العدل يؤكد على دور المثقفين في توعية المجتمع

اكد السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، على دور المثقفين في خلق بيئة ثقافية لتوعية المجتمع، من شأنها ان تنتج جيل واع ومؤهل لممارسة دوره في المجتمع، داعيا الى ضرورة دعم المثقفين في تنظيم الندوات الثقافية والمنتديات الشعرية والادبية والمعارض الفنية.

ذكر ذلك السيد الوزير خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة اليوم الاحد، نخبة من مثقفي وادباء قضاء الصويرة في محافظة واسط، مشيرا الى ان دور النخبة الاجتماعية والثقافية في المحافظات تساهم بوضع حلول للحكومة المحلية على سكة الانجاز، اضافة الى دورها في مواجهة الازمة الاقتصادية، باعتبار هذا الدور نابع من وعي وثقافة المواطنين، وكونها مسؤولية مشتركة للنهوض بواقع البلاد. واضاف السيد الوزير: ان الاصرار على انجاز مشاريع الوزارة على الرغم من الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الحكومة كان سببا اساسيا للنهوض بواقع العمل في ظل الظروف الراهنة وتحقيق المزيد من الانجازات خدمة للمواطنين، موضحا ان الوزارة ساهمت بتوفير دوائر عدلية في المناطق ذات الزخم السكاني من اجل تقديم الخدمات العدلية في عموم مناطق البلاد.

ناقش خطة الوزارة خلال جلسة مجلس العدل الثامنة لعام 2016

وزير العدل يوجه باستئناف عمل الدوائر العدلية في المحافظات المحررة حال تطهيرها

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، باستئناف العمل في الدوائر العدلية في المحافظات المحررة من سيطرة داعش ، من اجل اعادة الحياة اليها، واعانة العوائل النازحة على العودة الى مناطق سكناها، بالتنسيق مع المقرات المسيطرة المشتركة في المحافظات.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال جلسة مجلس العدل الثامنة للعام ٢٠١٦ المنعقدة، اليوم الاربعاء، والتي حضرها وكيل الوزارة/ وكالة الاستاذ حسين الزهيري ورئيس مجلس شورى الدولة الاستاذة سامية كاظم، والمفتش العام الاستاذ حسن العكيلي، والسادة المدراء العامون للدوائر العدلية.

وابتدأ السيد الوزير الجلسة بمراجعة بجدول متابعة قرارات مجلس العدل في جلسته السابعة للعام ٢٠١٦، في مقدمتها اصدار اعمام من الدائرة القانونية بالتنسيق مع سكرتارية مجلس العدل الى الدوائر العدلية لبيان معوقات عملهم في بغداد والمحافظات من اجل تذليلها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبحث السيد الوزير، محور اجراء تعديلات على قانون المنفذ العدل لترصين عمله وتأهيله قانونيا بادخاله في دورات تطويرية تقام في المعهد القضائي، وترديد مراسيم القسم امام وزير العدل من اجل ان يتحمل المنفذ العدل المسؤولية القانونية والشرعية لتولي منصبه قبل ممارسة مهام عمله، وبما يساهم في تعزيز العمل المهني والقانوني للمنفذين العدول.

وناقش السيد الوزير، مع الحاضرين من السادة المسؤولين تفاصيل الخطة السنوية لوزارة العدل لعام ٢٠١٧، والتي حظيت بمداخلات من السادة اعضاء المجلس.

واكد السيد الوزير: ان الجهود الكبيرة المبذولة في جانب نقل مقر الاتحاد الدولي للتحكيم الدولي ورئاسته من مصر الى العراق، والتي ستساهم في رفع تمثيل العراق في القضايا التحكيمية.

واوعز السيد الوزير، بتشكيل لجنة من الدائرة الادارية والمالية لاستمرار متابعة الحسابات الخاصة بالمبالغ المستحصلة من اجور الخدمة، مع اهمية تدقيق ابواب الصرف ومصادقتها وضمان اعتماد الضوابط القانونية.

خلال لقائه الوفد العماني المشارك في المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للتحكيم الدولي

وزير العدل: سنشرع باعداد منظومة قوانين عربية موحدة في مجال التحكيم الدولي

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، التوجه نحو اعداد مشاريع قوانين عربية موحدة في مجال التحكيم الدولي من اجل التوصل الى نقاط مشتركة وموحدة في القضايا المطروحة امام المحاكم العربية والدولية.

اعلن السيد الوزير عن ذلك خلال لقائه، اليوم الجمعة، وفد سلطنة عمان كل من د. مصيح، والامين العام المساعد للاتحاد العربي للتحكيم الدولي في سلطنة عمان د. منى عصر، مشيرا الى ان توحيد القوانين العربية وتشريع منظومة قوانين خاصة بالتحكيم العربي من شأنها ان تحقق قوة كبيرة في قضايا الدول العربية فيما بينها او المعروضة ام القضاء الدولي.

واكد السيد الوزير، على هامش اللقاء التحضيري بالوفد العماني المشارك في المؤتمر الذي يعقد لاول مرة في بغداد برعاية رئيس الوزراء د. حيدر العبادي، والذي من المقرر ان يبدأ اعماله يوم غد السبت، اكد باننا سنسعى لان يكون الاتحاد العربي للتحكيم الدولي بعد انتقال مقره الى العراق مدافعا عن الاستحقاقات العربية في المحافل الدولية، اضافة الى دوره في تخريج وتدريب الكفاءات القانونية ومنحهم الشهادات العلمية المناظرة لتحصيلهم.

ونوه الى ان الاتحاد العربي للتحكيم الدولي يحظى بدعم الحكومة العراقية لانجاح عمله، وسيساهم بتوجد الرؤى العربية في شتى المجالات، داعيا الى تعزيز الموقف العربي من اجل الارتقاء بعمل الاتحاد والذي سيشكل منظومة تحكيمية يفتخر بها الوطن العربي باجمعه في المحافل الدولية.

بدوره، اعرب الوفد العماني عن تفاؤلهم للدعم والاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة العراقية للاتحاد العربي للتحكيم الدولي، بعد انتقال رئاسته ومقره الدائم الى بغداد، مؤكدين ان دعم الحكومة العراقية سيوفر الغطاء اللازم لانجاح عمل الاتحاد من جهة، وسيساهم في عودة بغداد الى الحاضنة العربية من جديد.

خلال استقباله السفير الجزائري لدى العراق

وزير العدل: الحرب على الارهاب تتطلب موقفا عربيا موحدا

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الحرب على الارهاب تتطلب موقفا عربيا موحدا، ومعركتنا العادلة ستضع اوزارها قريبا بتحرير الموصل وسكتكب نهاية عصابات داعش في العراق والمنطقة.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله بمكتبه الرسمي في الوزارة، اليوم الاثنين، السفير الجزائري عبد القادر بن شاعة، مشيدا بالدور العربي عموما والجزائري على وجه الخصوص لموقفه الداعم للحكومة في حربها ضد الارهاب.

واوضح السيد الوزير: ان معركتنا ضد الارهاب تتطلب موقفا عربيا موحدا لتجفيف منابع الارهاب المالية والفكرية، لافتا الى ان منابر الفتنة والتكفير هي المنبع الاساس للفكر المتشدد والذي من شأنه ان يوجد جماعات ارهابية تهدد الامن العالمي.

وافاد السيد الوزير: ان القوات الامنية حققت انتصارات كبيرة بسواعد العراقيين من جميع فئات المجتمع، مبينا ان هذا النصر لم يتحقق الا بوحدة العراقيين والتي احبطت مخططات الاعداء.

من جانبه، اكد السفير الجزائري عبد القادر بن شاعة، ان الازمة التي يعانيها العراق والجزائر هي ازمة مشتركة، تتطلب موقفا عربي موحدا، داعيا الى ضرورة تفعيل التعاون المشترك بين العراق والجزائر في شتى المجالات وفي مقدمتها محاربة الارهاب، والإفادة من خبرة القوات الامنية والحشد الشعبي في هذا المجال.

اكد ترؤس العراق للاتحاد العربي للتحكيم الدولي

وزير العدل: انتقال المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى بغداد

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان انتقال المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى العراق، نصر وطني يضاف الى الانتصارات السيادية والامنية التي تحققها الحكومة العراقية داخليا وخارجيا.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه الامين العام المساعد للاتحاد العربي للتحكيم الدولي في جمهورية العراق المستشار كزار طعمة الربيعي، والذي سلم السيد الوزير مقررات انتقال المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى العاصمة بغداد، اضافة الى تعيين السيد كزار طعمة الربيعي أميناً عاماً للاتحاد ويتمتع بكافة الصلاحيات المنصوص عليها في لائحة النظام الاساسي للاتحاد لحين موعد الانتخابات المقبلة.

وثمن السيد الوزير الجهد الكبير الذي بذله رئيس الاتحاد العربي للتحكيم الدولي/ السابق الاستاذ سامح عاشور، في تقديم التسهيلات والمساعدة في انتقال المقر الدائم للامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى بغداد، والذي سيساهم في اعادة دور العراق في الوسطين العربي والعالمي، وسيمكنه من الدفاع عن استحقاته الدولية والمحلية، والتي ستمنح الحكومة امكانية تجاوز عقبات الاستعانة بالمحاكم العربية والدولية للتقاضي وستوفر الكثير من النفقات المالية التي كانت تدفع للجهات القانونية الدولية للدفاع عن العراق امام المحاكم الدولية.

ونوه السيد الوزير الى ان وجود مركز للتحكيم الدولي في العراق من شأنه منح الخبرات اللازمة للكوادر القانونية في مجال المحاكمات الدولية عن الاستحقاقات الحكومية، لافتا الى ان المعهد القضائي سيتولى مهمة اكمال المناهج الدراسية للطلبة والمتدربين الدارسين فيه، اضافة الى تقديم الدورات التخصصية في هذا المجال بهدف تعزيز المنظومة القانونية للدفاع عن الاستحقاقات الوطنية امام المحاكم الدولية.

وعبر السيد الوزير عن امتنانه للدور البارز الذي جسده رئيس الاتحاد العربي للتحكيم الدولي الحالي السيد كزار طعمة الربيعي، في تحقيق انتقال الامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى العراق، باعتبارها من المنجزات الوطنية التي تحققت لوزارة العدل العراقية في دعم الحكومة في الجانبين السيادي والوطني.

وزير العدل: العراق يرحب بجهد جميع الدول الصديقة لتقديم الدعم له في حربه ضد الارهاب

قال وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان الحكومة العراقية ترحب بالجهد والدعم المقدم من جميع الدول الصديقة للعراق والتي تسانده في حربه ضد الارهاب.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبة الرسمي بمقر الوزارة، اليوم الاربعاء، وفد السفارة الكندية، مبيناً أن الحرب الشرسة التي يقودها العراق ضد الارهاب تحتاج الى وقفة موحدة من جميع دول العالم الداعمة للسلام والتي لاترغب في ان يصل الارهاب الى بلادها، فضرورة ان تتوحد جميع الجهود لتحقيق هذا الهدف للقضاء على الارهاب بشكل كامل وايقاف جميع منابعه ومصادر تمويله وتحميل الدول او الجهات التي تقوم بتمويل الارهاب المسؤولية الكاملة عن هذا الدعم.

كذلك فان الوزارة طرحت عدة مشاريع بهذا الخصوص منها مشروع القانون العربي (لتجريم الدعوة للتكفير) ومكافحة الفكر المتطرف.

بدوره أكد وفد السفارة الكندية، سعي حكومة بلادهم لمد يد العون الى العراق في جميع المجالات الانسانية والتدريبية وتوسيع سبل التعاون بين البلدين، ومنها ايضا في مجال تطوير الملاكات الوظيفية.

وفي ختام اللقاء، ابدى السيد الوزير، الاستعداد لفتح جميع آفاق التعاون مابين البلدين، مبيناً أن الوزارة حققت تقدماً كبيراً في معالجة العديد من الملفات ذات العلاقة .

العتبة العلوية المقدسة تكرم وزير العدل

حضر السيد الوزير الدكتور حيدر الزاملي مهرجان الغدير السنوي، الذي نظمته العتبة العلوية بالنجف الاشرف احتفاءً بمناسبة عيد غدير خم والتي اقيمت في (صحن فاطمة ع) احدى قاعات التوسعة الغربية في الصحن الحيدري الشريف التي افتتحت مؤخرا .

وقال اعلام الوزارة: ان السيد الوزير حضر المهرجان بدعوة رسمية من العتبة العلوية المقدسة في النجف الاشرف، وبحضور امناء العتبات المقدسة ومسؤولين ورجال دين وعددا من فضلاء الحوزة العلمية ووجهاء وشيوخ عشائر من محافظة النجف الاشرف وباقي المحافظات وشخصيات عربية واجنبية.

واضاف: ان المهرجان تضمن تكريم العتبة العلوية المقدسة السيد الوزير د. حيدر الزاملي، تقديرا لجهوده الكبيرة في ادارة ملف وزارة العدل.

يذكر ان العتبة العلوية المقدسة تنظم سنويا مهرجان الغدير احتفاءً بمناسبة عيد غدير خم، ويستمر لاربعة ايام ويتضمن العديد من الفعاليات تركز على هدف التعريف برسالة الاسلام السمحاء ونهج آل البيت (ع).

ضمن التقييم الشهري لشهر آب الماضي

وزارة العدل تحقق المركز الاول وفقا لتقييم موظفي الاتصال الحكومي

حققت وزارة العدل الترتيب الاول وفقا للتقييم الشهري لموظفي الاتصال الحكومي بين الوزارات لشهر آب من العام الحالي 2016.

وقال اعلام الوزارة: ان الامانة العامة لمجلس الوزراء تحدد الترتيب الشهري لموظفي الاتصال الحكومي على مستوى الوزارات، وفقا لمدى النشاطات المقدمة من المكاتب الاعلامية التابعة لها والتي تؤشر النشاطات المستقبلية للوزارة، مبينا ان وزارة العدل جاءت في التسلسل الاول لقائمة التقييم الشهري خلال آب الماضي.

واضاف: ان قائمة التقييم الشهري لموظفي الاتصال الحكومي في الوزارات تعتمد على جدول يتضمن عدة نشاطات، وقد حققت الوزارة في هذا الجانب معدل (25 %)، وفي حقل روح المبادرة بلغ المعدل (24 %)، فيما بلغت سرعة الاستجابة نسبة (25 %)، وحققت في حقل التواصل نسبة (25 %)، وجاء المجموع النهائي ما مقداره (99 %)، وبتقدير ممتاز، تلتها وزارة الاعمار والاسكان والبلديات ووزارة الاتصال في المركزين الثاني والثالث.

خلال لقائه وفدا من ناحية الشحيمية بمحافظ واسط

وزير العدل: الوزارة مستمرة بتوفير الخدمات العدلية لتشمل جميع محافظات البلاد

قال وزير العدل د. حيد الزاملي، ان الوزارة تسعى لاكمال شطر الدوائر وتوسعة العمل والخدمات المقدمة من دوائر الوزارة، مبينا ان الوزارة ركزت خلال الفترة الماضية على توفير احتياجات المحافظات ضمن مشاريعها الاستثمارية لسد النواقص الكبير بمجال البنى التحتية فيها.

كشف السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله وفداً عشائرياً عن محافظة واسط يرافقه عددا من اعضاء المجلس البلدي لناحية الشحيمية التابع للمحافظة، لبحث الخدمات العدلية في الناحية.

واوضح السيد الوزير، ان استحداث دائرة او ملاحظية يتم من خلال تشكيل لجنة تحدد نوع الاستحقاق لاي ناحية او قضاء، مضيفا ان اغلب الاقضية والنواحي في المحافظات تم رفدها بالدوائر العدلية الفرعية والكوادر اللازمة لها، وان الوزارة مستمرة بتوفير الخدمات العدلية لتشمل جميع المناطق. واشاد السيد الوزير، بالدور الكبير للعشائر في المحافظة باعتبارها مؤسسة اجتماعية امتازت بانضباط افرادها والتزامهم بقوانينها، والتي ساهمت بشكل كبير في انقاذ البلد من حرب طائفية، بالاضافة الى دورها في تقييم المستوى الخدمي لدوائر الدولة ومساندتها.

من جانبه اشاد الوفد بالدور الكبير الذي قدمه السيد الوزير من خدمة لاهالي المحافظات، والدوائر التي استحدثت مؤخرا.

لدى استقباله وفدا من شيوخ عشائر الجبور في محافظة بابل

وزير العدل: العشائر العراقية الاصيلة صمام امان التعايش السلمي للمجتمع

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان عشائرنا العراقية الاصيلة تعد صمام امان العراق لفرض التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب، وتعمل على الحد من ظهور الحالات المرفوضة ضمن اعرافنا العريقة.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة اليوم الاربعاء، وفد عشائر الجبور في محافظة بابل برئاسة الشيخ ثائر الكتاب، مستعرضاً اهم ما تقدمه الوزارة من خدمات للمواطنين والعمل على مكافحة الفساد والحد من الظواهر المنحرفة في السلوك الوظيفي.

واوضح السيد الوزير في معرض اجابته عن استفسارات الوفد، ان قانون العفو العام الذي تم اقراره مؤخراً سيتم العمل لانفاذه حال اكتمال جميع الاجراءات وتشكيل اللجان الفرعية والمركزية المختصة بالنظر في الحالات المشمولة بالقانون.

وتابع السيد الوزير: ان هنالك مطالب من جهات عدة شعبية واخرى سياسية تطالب بتنفيذ عقوبة الاعدام بحق المدانين الصادرة بحقهم احكام قضائية، مبينا ان موقف الوزارة رافض لاي اجراء متسرع يتجاوز القانون مع التزام الوزارة بتطبيق ما تقره الجهة التشريعية وممارسة الوزارة لدورها التنفيذي كجزء من الحكومة.

من جانبهم اشاد الوفد بالدور الكبير للوزارة في تقديم الخدمات للمواطنين في جميع المحافظات، بالاضافة الى دورها في انهاء ما بدأته القوات الامنية من انجازات كبيرة في تحرير البلاد من سيطرة تنظيم داعش.

خلال استقباله وفد السوداني والوفد المرافق له

وزير العدل: تعزيز اسس عمل الاتحاد العربي للتحكيم الدولي يعزز الدور السيادي العربي

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، تعزيز اسس عمل الاتحاد العربي للتحكيم الدولي، من شأنه تعزيز الدور السيادي العربي، والحد من هيمنة القضاء والتحكيم الاجنبي على القضاء والتحكيم الدولي.

ذكر السيد الوزير ذلك لدى لقائه الوفد السوداني المشارك في المؤتمر الاول للتحكيم الدولي، والذي من المقرر ان ينعقد يوم غدا السبت، وترأس الوفد وزير العدل السوداني د. عوض الحسن النور والسيد ابراهيم هارون محمد المحامي العام لجمهورية السودان، و مدير معهد القضائية والقانونية يحيى فضل حاكم، والسفير ياسر احمد صديق مدير ادارة القنصليات والمغتربين في وزارة الخارجية السودانية، ومدير مكتب وزير العدل السيد خالد خيري احمد.

واكد السيد الوزير: ان وجود الاتحاد العربي للتحكيم الدولي في العراق من شأنه رفد الكوادر القانونية العراقية والعربية بالخبرات اللازمة واستحصال الاعتراف الدولي بها، وهذا الجانب سيحقق الجانب الاستثماري، اضافة الى توفيره الكوادر النوعية من المستشارين، كون هذه التخصصات نادرة وتعاني اغلب دول العالم من نقص حاد في هذه الملاكات، لافتا ان اعتماد قانون عربي موحد في مجال التحكيم الدولي من شأنه ان يحقق الجانب الرضائي على مستوى الخلافات التي تنشب بين المؤسسات داخل الدولة الواحدة او على الاطارين العربي او الدولي.

واوضح السيد الوزير: ان تعديل القوانين العربية وجعلها اكثر ملائمة في الجانب الاقتصادي من شأنه ان يفتح ابواب الاستثمار على مصراعيها، ويوفر الارضية الملائمة لدخول رؤوس الاموال الى الدول العربية، مع اهمية تقديم ضمانات تتلاءم وطبيعة المشاريع المقامة في اي من الدول، مع مراعاة توفير الظروف الامنية اللازمة لعمل الشركات الاستثمارية العربية والعالمية.

واشار السيد الوزير الى امتلاك العراق ووزارة العدل الخبرات اللازمة لمنح الاتحاد العربي للتحكيم الدولي الزخم اللازم وعلى جميع الصعد، منوها الى ان الدورات التي سينظمها الاتحاد العربي للتحكيم الدولي في العراق وفروعه في الدول العربية ستكون معتمدة دوليا انطلاقا من حصول الاتحاد على اعتراف هيئة الامم المتحدة به.

من جانبه، اكد الوفد السوداني، ان الدعم الذي قدمته وزارة العدل والحكومة العراقية للاتحاد العربي للتحكيم الدولي، منحه دفعة كبيرة ستترسخ اسسه وتمنحه استقلالية اكبر، اضافة الى ان وضع قاعدة تشريعات موحدة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي سيوحد اسس التقاضي ويوفر الخبرات العربية التي ستنهي احتكار شركات المحاماة الاجنبية لهذا المضمار.

خلال استقباله وفداً لعشائر محافظة بابل

وزير العدل: تعاون العشائر مع الحكومة حقق النصر على الارهاب وسيحقق اعمار البلاد

اكد السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان ترسيخ التعاون بين الحكومة والعشائر حقق النصر على الارهاب وسيحقق بناء وأعمار البلاد، جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي وفدا عشائريا ممثلاً لأغلب عشائر محافظة بابل وممثل مديرية شؤون العشائر في المحافظة.

وقال السيد الوزير في كلمة له مع الوفد الزائر، ان تعاون العشائر مع المؤسسات الحكومية يساهم في تعزيز عمل مؤسسات الدولة، داعيا الى تعضيد اطر التعاون لتقديم افضل الخدمات للمواطنين، كذلك دعى الى تأطير نشاط العشائر في حل النزاعات والخصومات بشكل قانوني موحد مستقيدين من افتتاح المؤسسة العربية للتحكيم الدولي بعد ان اصبح مقر امانتها في بغداد وبالتعاون مع وزارة العدل.

من جانبه قدم الوفد العشائري الزائر طلباً للسيد الوزير بافتتاح دوائر عدلية في المحافظة وبالمناطق ذات الزخم السكاني العالي من اجل توفير الخدمات العدلية للمواطنين، باعتبار ان افتتاح واستحداث الدوائر العدلية يدخل ضمن استراتيجية الوزارة التي سعت لتنفيذها كونها احد اهم اهداف الاصلاح الحكومي.

بدوره اثنى الوفد الزائر على الدور الانساني والخدمي الذي تلعبه الدوائر العدلية في المحافظة، والانفتاح الكبير الذي يتحلى به وزير العدل د.حيدر الزاملي، في التعامل مع احتياجات المواطنين والعشائر في المحافظات.

خلال لقائه وفدا من ناحية الشحيمية بمحافظ واسط

وزير العدل: الوزارة مستمرة بتوفير الخدمات العدلية لتشمل جميع محافظات البلاد

قال وزير العدل د. حيد الزاملي، ان الوزارة تسعى لاكمال شطر الدوائر وتوسعة العمل والخدمات المقدمة من دوائر الوزارة، مبينا ان الوزارة ركزت خلال الفترة الماضية على توفير احتياجات المحافظات ضمن مشاريعها الاستثمارية لسد النواقص الكبير بمجال البنى التحتية فيها.

كشف السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله وفداً عشائرياً عن محافظة واسط يرافقه عددا من اعضاء المجلس البلدي لناحية الشحيمية التابع للمحافظة، لبحث الخدمات العدلية في الناحية.

واوضح السيد الوزير، ان استحداث دائرة او ملاحظية يتم من خلال تشكيل لجنة تحدد نوع الاستحقاق لاي ناحية او قضاء، مضيفا ان اغلب الاقضية والنواحي في المحافظات تم رفدها بالدوائر العدلية الفرعية والكوادر اللازمة لها، وان الوزارة مستمرة بتوفير الخدمات العدلية لتشمل جميع المناطق. واشاد السيد الوزير، بالدور الكبير للعشائر في المحافظة باعتبارها مؤسسة اجتماعية امتازت بانضباط افرادها والتزامهم بقوانينها، والتي ساهمت بشكل كبير في انقاذ البلد من حرب طائفية، بالاضافة الى دورها في تقييم المستوى الخدمي لدوائر الدولة ومساندتها.

من جانبه اشاد الوفد بالدور الكبير الذي قدمه السيد الوزير من خدمة لاهالي المحافظات، والدوائر التي استحدثت مؤخرا.

اكد خلال استقباله وفد لجنة الصليب الاحمر: ان العراق تحمل اعباء مقاتلة داعش

وزير العدل: الحرب ضد الارهاب خلفت اكبر موجة نزوح تتطلب عون دولي

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان العراق تحمل أعباء خوض الحرب على عصابات "داعش"، الامر الذي خلف موجة نزوح هي الاكبر في العالم ومأساة في الجانب الانساني تتطلب مد يد العون للعوائل النازحة لتجاوز المحنة التي قاربت على نهايتها بتحرير البلاد من الارهاب.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي في مقر الوزارة، اليوم الاربعاء، وفد اللجنة الدولية للصليب الاحمر، برئاسة السيدة كاترينا، مشيرا الى ان الاوضاع الصعبة التي خلفتها الحرب على الارهاب تتطلب وقفة دولية لاعادة الحياة للمناطق المحررة في فترة ما بعد داعش، من خلال توفير متطلبات الحياة الاساسية في مجال البنى التحتية للمدن التي شهدت عمليات عسكرية من اجل اعادة النازحين اليها من جديد بعد تحريرها.

واوضحت السيد الوزير: ان دوائر الوزارة الخدمية تعمل على استئناف عملها في المناطق المحررة من اجل اعادة العوائل المهجرة والنازحة، مبينا ان هذا الجانب يقع ضمن الاعمال الاساسية لوزارة العدل بعد اسناد ملف حقوق الانسان اليها، وقد تم خلال الفترة الماضية افتتاح عدد من الدوائر العدلية في اغلب المحافظات وصولا الى القرى المحررة من محافظة نينوى.

ورحب السيد الوزير، بالتعاون الكبير الذي ابدته رئيس وفد الصليب الاحمر في مجال التعاون الانساني والسعي لتقديم الدعم لمراكز ايواء العوائل النازحة والمهجرة، اضافة الى السعي لتعزيز التعاون في توفير متطلبات العمل الفني والتقني والانساني المتعلق بدائرة الاصلاح العراقية، كذلك باقامة الندوات والدورات التطويرية في مجال التعريف بالقانون الدولي الانساني.

بدورها شكرت رئيسة وفد اللجنة الدولية للصليب الاحمر السيدة كاترينا سرعة استجابة السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي للتباحث في الامور ذات العلاقة بعمل الوزارة، مبينة انها تسلمت مهام اعمالها مؤخرا وهي على اتم الاستعداد لتعزيز العمل والتعاون مع وزارة العدل في مجمل الاعمال ذات الطابع المشترك بين الجانبين سواء الانسانية كالمساعدات الاغاثية او الاخرى المتعلقة بالعمل الوظيفي وتطوير الكوادر.

كلمة وزير العدل في المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للتحكيم الدولي بعنوان

التحكيم الدولي واثره في جذب الاستثمار

في غمرة انتصارات قواتنا الامنية على الجماعات الارهابية، تنعقد اعمال المؤتمر الدولي الثالث للاتحاد العربي للتحكيم الدولي وتحت عنوان (التحكيم الدولي واثره في جذب الاستثمار)، والذي يعقد اعماله لاول مرة في بغداد.

ان من اولويات الحكومة العراقية ووزارة العدل على وجه الخصوص تطبيق القانون من الانحدار والخسائر الكبيرة الناجمة عن السياسات الخاطئة والمرتكبة من النظام البائد والتي انعكست على الوضع العام في العراق ووضعته تحت طائلة العقوبات الدولية ناهيك عن التعويضات المالية الضخمة والكبيرة المترتبة على الحروب التي قادها رئيس النظام المقبور تجاه دول الجوار . هذه الامور بمجملها وضعت الحكومة بعد ٢٠٠٣ امام معترك كبير للدفاع عن استحقاقات العراق وانهاء ملفات التعويضات المالية المتراكمة طيلة عقود من الزمن. وفي ظل الاوضاع الامنية الصعبة التي مر بها العراق لم تهيئ الارضية الملائمة لايجاد مركز دولي او كما يطلق عليه اصطلاحاً (مركز تحكيم الدولي) تدار من خلال الدائرة القانونية ملف التقاضي عن الدعاوى التي تقام على حكومة جمهورية العراق في الخارج سواء في الدول العربية او الاوربية وغيرها التي تمتلك مركزا تحكيما دوليا.

ان هذا الملف الحساس والمهم الذي تترتب عليه ابعاد قانونية وسيادية للعراق قد وضعناه نصب أعيننا حال توليتنا مهام العمل في وزارة العدل والاطلاع على حجم المبالغ المالية التي تنفقها وزارة العدل من موازنتها السنوية مما يكلفها دفع الفواتير بالعملة الصعبة لفرق المحامين الاجانب اضافة الى الايفادات المتعلقة بالاشراف على ملف التقاضي الخارجي كما ان موضوع القضايا المتعلقة بالعراق ترتبط بتوقيتات محددة وفقا لسقف زمني خاص لسير المحاكمات في اطارها القانوني والذي يؤثر في حال تاخر المحامين او المحكمين عن التواجد للترافع عن العراق والذي قد يتسبب ذلك في خسارتها وهذا الحال ينطبق ايضا على المستحقات المالية التي بذمة العراق لشركات المحاماة والتي تتضاعف في حال عدم سدادها في الوقت المحدد. ومن الاهمية بمكان ان تسعى جميع المؤسسات الحكومية لتوفير بدائل للحكومة تساهم في تحقيق نمو في الجانب الاستثماري والذي يوفر مبالغ طائلة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها البلاد والعمل على اعادة العراق الى مكانته السابقة عربيا ودوليا وقد اخذنا على عاتقنا البحث عن ايجاد مركز للتحكيم الدولي يعمل في العراق من اجل الايفاء بالالتزامات المترتبة على وزارة العدل والدائرة القانونية فيها من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين في هذا المجال واجراء مباحثات داخلية وخارجية من اجل ايجاد مركز تحكيم دولي يوفر للعراق امكانية التقاضي عن المماثلة دوليا وقد تم هذا الموضوع بعد حصول موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي الذي بارك المشروع وقدم الدعم اللازم له وقد باشرنا بالتعاون مع الامين العام لمساعد لاتحاد العربي للتحكيم الدولي في جمهورية العراق المستشار (كزار الربيعي بتهيئة الارضية لافتتاح مركز تحكيم دولي في العراق يكون النواة لهذا المشروع ولكننا لم نقف عند هذا الحد بل قمنا بالتنسيق مع رئيس الاتحاد العرابي للتحكيم الدولي الاستاذ (سامح عاشور) من جمهورية مصر العربية لنقل المقر الدائم للأمانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي في العراق وقد تحقق لنا ذلك اضافة الى تراس المستشار كزار الربيعي للاتحاد العربي للتحكيم الدولي في العراق لحين موعد الانتخابات المقبلة وهذا الحدث الكبير سيضع انظار العالم والوطن العربي صوب العراق باعتباره منجزا كبيرا في هذا المجال ولابد لنا ان ندرك اهمية وجود مركزا للتحكيم الدولي في العراق في الجانب الاستثماري لكونه سيوفر مبالغ طائلة للعراق اضافة الى انه سيوفر العملة الصعبة عن طريق ترافع الدول الارخى فيه ونسعى حاليا الى تدعيم الخبرة القانونية للمحامين العراقيين في هذا المجال من خلال فتح دورات لهم في المعهد القضائي في هذا الخصوص وكذلك وضع مناهج للطلبة الدارسين في المعهد القضائي ضمن مواد هذا الاختصاص الهام الامر الذي سيعيد العراق الى سابق عهده وريادته عربيا في المجالين القانوني والقضائي اضافة الى ما تقدم ومن ضمن مبادرات وزارة العدل في تبني المشاريع الريادية والمبادرات القانونية فسوف يتم اطلاق مشروع الحماية القانونية الرقمية تمهيدا لعملية التحول باتجاه مكننة العمل لكافة الخدمات في جميع قطاعات الوزارة في المستقبل القريب لتكون ملبية لمتطلبات عصرنا الحاضر الذي اصبح يرتكز على مبدا تكنولوجيا المعلومات فان وزارة العدل تضع نصب اعينها تحديات الحاضر والتطلع الى افاق المستقبل.

وزير العدل
د . حيدر الزاملي

خلال استقباله وفد ناحية البشائر في محافظة واسط

وزير العدل: الوزارة مستمرة بتنفيذ مشاريعها الخدمية

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة مستمرة بتنفيذ مشاريعها الخدمية في جميع نواحي وقضية المحافظات، موضحا ان استحداث دائرة او ملاحظية يتم من خلال تشكيل لجنة تحدد نوع الاحتياج لاي ناحية او قضاء. ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بالوزارة، رئيس واعضاء المجلس البلدي لناحية البشائر التابع لمحافظة واسط، مضيفا ان اغلب الاقضية والنواحي في المحافظات تم رفدها بالدوائر العدلية الفرعية والكوادر اللازمة لها. واكد السيد الوزير، استعداد الوزارة لاستحداث دوائر عدلية تنهي معانات الاهالي وبالتعاون مع الادارة المحلية للناحية، موضحا ان الوزارة ماضية بانجاز مشاريعها الخدمية رغم المشاكل المادية وقلة التخصيصات، مستعرضا الخطوات التي نفذتها بما يخص دوائرها الفرعية من استحداث وشطر لعدد منها ورفدها بكوادر متخصصة. من جانبه اشاد الوفد، بالدور الكبير الذي قدمه السيد الوزير لخدمة المواطنين بما يخص تقديم الخدمات من خلال الدوائر العدلية والدوائر التي استحدثت مؤخرا، ودورها الكبير في توفير احتياجات المواطنين.

خلال استقباله رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية

وزير العدل: المهمة الاساسية للوزارة تطبيق القانون وحماية مصالح الواطنين

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان المهمة الاساسية لوزارة العدل هي تطبيق القانون وحماية مصالح الناس، بالاضافة الى تقديم الخدمات للمواطنين وابعاد خطر المجرمين عن المجتمع.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله اليوم الخميس رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية النائب عبد الرحيم الشمري، مؤكدا ان ملف حقوق الانسان يحظى بمتابعة ورصد من قبل الوزارة.

واضاف السيد الوزير: ان الوزارة نجحت في ادارة ملف حقوق الانسان بعد استلامه من وزارة حقوق الانسان (الملغاة) واستثمار قابليات كوادرها وزجهم بدورات تدريبية مكثفة، وتم تشكيل اللجنة المركزية لحقوق الانسان برئاسة وزارة العدل وبمشاركة عدد من وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة. مشيرا الى ان العراق لم يذكر في الملاحظات الخاصة بتقارير مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في جلسته الاخيرة والتي القاها الامير زيد ، في حين وردت دول اخرى من دول الجوار ضمن هذه التقارير، حيث ان هذا الانجاز جاء نتيجة الجهود الاستثنائية للحكومة و الوزارة في هذا الخصوص. واستعرض السيد الوزير: اهم الانجازات المتحققة في مجال اصلاح النزلاء والدور الكبير لدائرة الاصلاح العراقية وكوادرها، مبينا ان الوزارة قطعت اشواطا كبيرة في هذا الجانب، من خلال بلوغها مراحل متقدمة في البرنامج الاصلاحي والرقابي على جميع الاقسام الاصلاحية، مع ماتعانيه الوزارة من مشاكل مالية بسبب الازمة الاقتصادية. وكشف السيد الوزير: عن ابرز الخطوات التي اتخذتها الوزارة في مجال حفظ عقارات المسيحيين المهاجرين، بعد ظهور حالات تلاعب وانتحال شخصية وتجاوزات تعرضت لها بعض العقارات من قبل جهات واشخاص، مؤكدا على وجود اطلاع لرئاسات الطوائف المسيحية في العراق والقائمين والنواب المسيحيين على اجراءات الوزارة واعتمادها على خطط تحول دون بيع العقارات من قبل المزورين.

خلال استقباله وفداً عشائرياً من محافظة واسط

وزير العدل: العشائر العراقية الاصيلة ضمانة للأمن المجتمعي

اكد السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي ان دور العشائر لايقتصر على تدعيم النظام الاجتماعي بل يتعداه الى تعزيز الامن، جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي اليوم الاثنين، وفدا عشائريا من قضاء الصويرة في محافظة واسط.

وقال السيد الوزير في كلمة له مع الوفد الزائر، ان تعاون العشائر مع القوات الامنية يساهم في تعزيز عمل مؤسسات الدولة، داعيا الى تعضيد اطر التعاون من خلال استعراض متطلباتهم والاحتياجات المتعلقة بعمل الوزارة من اجل تلبيتها لتقديم افضل الخدمات للمواطنين في عموم المحافظات.

بدوره اثنى الوفد الزائر على الدور الذي جسده وزير العدل د.حيدر الزاملي، في الاستجابة لاحتياجات جميع مناطق البلاد من الدوائر العدلية والتي تعتبر من المؤسسات التي تحفظ حقوق المواطنين وتساهم في تقديم الخدمات العدلية لهم.

خلال ترؤسه اجتماع لجنة السياسة الوطنية لامن ومشاركة المعلومات وحماية الاتصالات

وزير العدل يوجه بربط الوزارة مع وزارة الاتصالات للمضي بمشروع الحكومة الالكترونية

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، بالعمل على ربط الوزارة مع وزارة الاتصالات عن طريق الكيبل الضوئي لتهيئة الدوائر العدلية على المضي ضمن مشروع الحكومة الالكترونية، مؤكدا على اهمية اعداد قاموس بالبيانات لغرض توحيدها ووضع المعايير الخاصة بها ومشاركتها مع الدوائر العدلية فيما بينها من جهة وبين الوزارة والوزارات الاخرى من جهة اخرى اعلن السيد الوزير عن ذلك خلال ترؤسه اجتماع لجنة السلامة الوطنية لامن ومشاركة المعلومات وحماية الاتصالات، وعضوية المدراء العامين في الوزارة حيث تم التطرق الى مشاريع الحكومة الالكترونية في الدوائر العدلية ومدى التقدم الحاصل بها، منوها الى تطبيق برنامج الارشفة الالكترونية والمكننة في الدوائر العدلية ذات الاهمية القصوى، والتي تحقق من خلالها ربط السجون بمنظومة مراقبة الالكترونية و ادارة ملفات النزلاء، والشروع بمكننة دائرة رعاية القاصرين.

واوضح السيد الوزير: ان اعداد قاموس بالبيانات خاص بوزارة العدل سيكون نواة للانطلاق نحو الية مشاركة البيانات سواء داخل الوزارة او مع الجهات ذات العلاقة بعمل دوائرها العدلية وخاصة دوائر الكتاب العدول والتسجيل العقاري، وبالاخص في مجال صدور الوكالات واجراءات حفظ اضابير العقارات والبيع والشراء.

واوعز السيد الوزير: بالعمل على ربط الوزارة مع وزارة الاتصالات لتهيئة الوزارة للشروع بالحكومة الالكترونية، مؤكدا على ضرورة الاهتمام بتنمية قدرات الموظفين في مجال الحكومة الالكترونية من خلال ادخالهم دورات على مختلف المستويات من مهندسين ومبرمجين ومدراء مشاريع ومدخلي بيانات ليكونوا النواة لانطلاق هذا المشروع الحيوي.

اعلن عن ذلك خلال استقباله رئيس مجلس محافظة بغداد

وزير العدل: تعزيز التعاون مع الحكومات المحلية للارتقاء بمستوى الانجاز والخدمات المقدمة

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، اهمية تعزيز التعاون مع الحكومات المحلية يساهم في تجاوز العقبات التي تواجه العمل ويرتقي بمستوى الانجاز، وبما يساهم في تقديم افضل الخدمات للمواطنين. ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله رئيس مجلس محافظة بغداد الاستاذ رياض العضاض و عضو مجلس المحافظة الشيخ عادل الساعدي، مبينا ان الازمة المالية الحالية اثرت سلباً على جانب انجاز مشاريع عديدة للوزارة كان المفروض اكمالها يدعم البنى التحتية للدوائر العدلية ويساهم في الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمواطنين. و افاد السيد الوزير: ان وزارة العدل دأبت خلال الفترة الماضية على افتتاح عدد من المجمعات العدلية لتخفيف الزخم الحاصل في المناطق ذات الزخم السكاني بهدف الاسراع في انجاز معاملات المراجعين، اضافة الى السعي الحثيث لاتمام مشروع المكننة الالكترونية، وشمول جميع الدوائر العدلية بها لحفظ املاك المواطنين ومسايرة التطور الكبير الحاصل بهذا المضمار في دول العالم المتقدم. دوره، ابدى رئيس مجلس محافظة بغداد الاستاذ رياض العضاض اعجابه بمستوى الانجاز المتحقق في وزارة العدل، كما اشاد بدور وزير العدل د.حيدر الزاملي، في رسم سياسة الوزارة والتي ساهمت بتعزيز العمل المهني وبخاصة في مجال توفير الخدمات العدلية والحفاظ على حقوق الانسان.

خلال لقائه الوفد المشارك ببطولة ريو في البرازيل

وزير العدل: الفوز بالمراكز المتقدمة رسالة للعالم بان العراقيين شعب يحب الحياة

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الفوز الذي حققه لاعبو المنتخب العراقي في بطولة ريو بالبرازيل هو انجاز عراقي وليس فقط شخصي، جعلوا منه فرحة غمرت الشعب العراقي ورفعت اسم العراق في المحافل الرياضية العالمية، مؤكدا دعمه لاي نشاط رياضي على المستوى المحلي والعالمي.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، اليوم الاربعاء، وفدا رياضيا برئاسة نائب رئيس البعثة العراقية في اولمبياد ريو بالبرازيل، مشيرا الى الفوز الذي حققه اللاعب جراح نصار الحاصل على ذهبية ريو في العاب القوى لذوي الاحتياجات الخاصة في مسابقة رمي الثقل ضمن منافسات ريو ٢٠١٦ في البرازيل والتي خاضها الفريق البارالمبي العراقي، واللاعب احمد نعاس الحاصل على الرقم العالمي في ريو والمدالية الفضية في اولمبيات لندن.

واضاف السيد الوزير: ان هذا الانجاز يعكس الارادة العراقية في مواجهة التحديات والتغلب عليها، خاصة وهو يخوض حرب ضد الارهاب بالنيابة عن العالم اجمع، موضحا ان الحصول على مراكز متقدمة في بطولات عالمية هو دعم للشعب العراقي ومساندة للقوات الامنية والحشد الشعبي الذين يواجهون اعتى تنظيم ارهابي، وبالتالي هو رسالة للعالم بان العراقيين شعب يحب الحياة.

واختتم السيد الوزير اللقاء بتكريم اللاعبين بدرع الوزارة ومكافأة مالية، تثمينا لجهودهم الكبيرة في تحقيق هذا الفوز، والذي اعتبره حافزا لتحقيق المزيد من الانتصارات في كافة المجالات. من جانبه شكر الوفد دعم السيد الوزير للرياضة والرياضيين، متعهدا بتقديم المزيد من الانتصارات في المحافل الرياضية.

خلال جلسة مجلس العدل السابعة لعام 2016

وزير العدل يوجه باستكمال إجراءات عقد مؤتمر عام لدوائر الوزارة في عموم المحافظات

وجه وزير العدل الدكتور حيدر الزاملي، المدراء العامون في الوزارة باستكمال اجراءات انعقاد المؤتمر العدلي الاول، والذي من المقرر عقده في (محافظات الوسط والفرات الاوسط وجنوب البلاد)، بهدف الوقوف على معوقات العمل والتعرف على احتياجات الدوائر العدلية والموظفين لتقديم افضل الخدمات للمواطنين، عبر اعتماد اسلوب المعاينة الميدانية تنفيذا للتوجيهات الخاصة بورقة الاصلاح الحكومي. وتبسيط الاجراءات.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال جلسة مجلس العدل السابعة للعام 2016 المنعقدة، اليوم الاثنين، والتي حضرها وكيل الوزارة السيد حسين الزهيري ورئيس مجلس شورى الدولة سامية كاظم، ومكتب المفتش العام والسادة المدراء العامون للدوائر العدلية.

وابتدأ السيد الوزير الجلسة بمراجعة بجدول متابعة قرارات مجلس العدل في جلسته السادسة للعام 2016، وفي مقدمتها لجنة زيادة ارباح دائرة رعاية القاصرين، وخلصت المداولة لتفعيل هذا الجانب ولزيادة الارباح المتحققة من الدخول في مزادات حوالات الخزينة وتفعيل مختلف ابواب الاستثمار.

وناقش السيد الوزير، مع الحاضرين من السادة المسؤولين تفاصيل عقد المؤتمر العدلي الاول، واليات تحقيق الاهداف العامة من عقد المؤتمر العدلي، والتي ستساهم في خلق حالة من التواصل بين المسؤول والموظف وتقدم افضل الخدمات للمواطنين، مشيرا الى اهمية ان تقوم اللجان التنظيمية المكونة من الدوائر العدلية باعتماد نتائج الورش التحضيرية المنعقدة قبل الاجتماع في التعرف على الاحتياجات الاساسية كخطة عمل للمؤتمر اختصاراً للوقت والتكاليف.

ووجه السيد الوزير باستكمال اجراءات استلام دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من خلال اللجنة المكلفة بعد اتمام السودة الكاملة بقانون نقل هذه الدائرة الى وزارة العدل بالسرعة الممكنة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

واوعز السيد الوزير بتشكيل لجنة من الدائرة الادارية والمالية مختصة لمتابعة الحسابات الخاصة بالمبالغ المستحصلة من اجور الخدمة، مع اهمية تدقيق ابواب الصرف ومصادقتها وضمان اعتماد الضوابط القانونية واعلام وزارة المالية بشكل دوري حول هذه الاجراءات والمبالغ المتحصلة.

وبحث السيد الوزير محور اجراء التعديلات على قانون المنفذ العدل لترصين عمله وتأهيله قانونيا بادخاله في دورات تخصصية في المعهد القضائي، واجراء مراسيم ترديد القسم امام وزير العدل لتحمله المسؤولية القانونية والشرعية لمنصبه قبل ممارسة مهام عمله، بما يساهم في تعزيز العمل المهني والقانوني للمنفذين العدول.

ضمن تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

وزارة العدل: الإفراج عن (324) نزيل خلال شهر أب الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم وأعداد الموقوفين والمحكومين والمرسلين إلى المحاكم لشهر أب.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان عدد المفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (324) نزيلا من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (20) من النساء و(304) من الرجال، وبلغ مجمل عمليات تامين احضار (847) نزيلا امام المحاكم مع اجمالي حركة تسفير ونقل للنزلاء من السجون الاصلاحية بلغت (3434) نزيلا خلال شهر اب الماضي.

واضاف المدير العام: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح باتخاذها اجراءات جديدة ساهمت في تسريع وتيرة حركة التسفير وتامين النزلاء امام المحاكم، وتطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد المنتهية احكامهم القضائية من النزلاء ويساهم بحسم ملفاتهم وفقا للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

سبق إن وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بآلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

لتسهيل الاجراءات اللازمة الخاصة بالنزلاء وذويهم

سجن العدالة/1 يفتتح مكتباً لاستقبال شكاوى المواطنين

افتتحت دائرة الاصلاح العراقية شعبة العلاقات العامة والإعلام في سجن العدالة/1 مكتباً يختص باستقبال الشكاوى الخاصة بالمواطنين كما تم تخصيص بريدا الكترونيا للتواصل والاستفسار.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان هذه المكتب افتتح لتسهيل الاجراءات اللازمة حول مجمل القضايا التي تخص النزلاء المتواجدين في سجن العدالة/1. يشار الى ان وزير العدل د.حيدر الزاملي، قد وجه بإنشاء صناديق خاصة بشكاوى المواطنين والموظفين وذوي النزلاء من اجل التواصل والتعرف على احتياجاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.

بحثت مع القيادات الامنية تعزيز الحماية لسجن البصرة

دائرة الاصلاح العراقية: تشدد خططها الامنية الخاصة بالسجون

رفعت دائرة الاصلاح العراقية من جاهزيتها الامنية لحماية السجون ومراجعة الخطط الخاصة بها مع القيادات الامنية لرفع القوة الاجرائية المكلفة بحماية السجون.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان ادارة سجن البصرة بحثت مع قائد عمليات البصرة اللواء الركن صباح متعب، ومدير جهاز الامن الوطني في المحافظة عددا من المقترحات والخطط التي من شأنها ان تعزز التحصينات حول محيط السجن والاستفادة من الجهد الاستخباري في مواجهة اي استهداف ارهابي او خرق امني مشيرا الى ان ادارة السجن مستمرة بإجراء اتصالاتها مع الاجهزة الامنية وتعمل على وتطوير اليات التعاون والتنسيق معها. واضاف: ان ادارة السجن بحثت مع امري وضباط المقر المسيطر المكلفة بحماية الاسوار الخارجية للسجن مستجدات الوضع الامني وخطة عمل تنسجم مع حجم التهديدات الامنية وتامين الحماية الامنية اللازمة حول محيط السجن.

يشار الى ان القوة الامنية عززت من امكانياتها في مواجهة اي طارئ وإحكام الطوق الامني حول محيط السجن.

اكدت ان موظفيها يمتلكون الخبرات اللازمة لكشف الوثائق المزورة

وزارة العدل: دائرة كاتب عدل الكاظمية تضبط مزوراً للمستمسكات

اعلنت دائرة الكتاب العدول عن ضبط احد المزورين في دائرة كاتب عدل الكاظمية/ الصباحي.

وقال مدير عام الدائرة حسين عبد عبيد: ان احد المراجعين قدم مستمسكات مزورة وبعد تدقيقها من الموظف المختص في الدائرة تبين انها مزورة وتم التحفظ على الموما اليه وتسليمه الى الجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

واضاف المدير العام: سبق وان تمكنت الدائرة ذاتها من ضبط أحد المزورين حاول من خلالها الاستيلاء على حقوق المواطنين، مؤكداً ان موظفي الدائرة يتم اخضاعهم لدورات خاصة بكشف المستمسكات والوثائق المزورة يشرف عليها خبراء من وزارة الداخلية لتقوية الفرصة على المتلاعبين والمزورين.

يذكر ان وزير العدل د.حيدر الزاملي قد وجه كتاب شكر وتقدير مع مكافأة مالية للموظف الذي ضبط المزور ليكون حافزاً لبقية الموظفين بالاستمرار على هذا النهج في محاربة الفساد والمفسدين.

نادي شباب العدل الرياضي لكرة الطاولة يتأهل للدوري العراقي الممتاز

تأهل نادي شباب العدل الرياضي لكرة الطاولة الى الدوري العراقي الممتاز بعد عبوره الدور الاول والثاني دون خسارة تذكر في بطولة اندية العراق لفرق الدرجة الاولى التأهيلي للدوري الممتاز التي اقيمت على المدارس التخصصية في وزارة الشباب والرياضة.

وقال مدرب نادي شباب العدل كاظم جاري: ان فريقنا تصدر مجموعته في الدورين الاول والثاني، حيث كانت النتائج في الدور الاول ثلاث انتصارات متتالية على اندية البيباع، والديوانية، وكربلاء المقدسة، بينما الدور الثاني فقد فاز على اندية السماوة، والشباب، والناصرية، وبذلك حقق الفريق انجاز كبير بالتأهل للدوري العراقي الممتاز.

واضاف: ان الفريق تألف من اللاعبين وسام ساهر، انور مؤيد، ليث حكمت، زيد علي، مؤكداً: ان الدعم اللامحدود من وزير العدل د.حيدر الزاملي والهيئة الادارية للنادي جعلنا نواصل تألقنا وبالتالي حصد المراكز المتقدمة.

خلال زيارة تفقدية الى اقسام حقوق الانسان

وكيل وزارة العدل: يوجه بتقسيم الاعمال حسب اختصاصات اللجان الفرعية

اجرى وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين الزهيري، زيارة الى اقسام حقوق الانسان بهدف التعرف على واقع العمل والارتقاء في الجوانب الفنية والتنظيمية.

وقال السيد الوكيل: انه تم خلال الزيارة التأكيد على اهمية المرحلة الانتقالية من تاريخ الغاء وزارة حقوق الانسان ولغاية نقل كوادر الموظفين الى وزارة العدل وأهمية دور الموظف في مجال عمله الجديد وتطويره، وضرورة تقسيم الموظفين العاملين حسب الاختصاص وتوزيعهم في اللجان الفرعية.

وأضاف السيد الوكيل: ان اللقاء بمسؤولي الاقسام تضمن التأكيد على رصد الانتهاكات وتهيئة المواد الضرورية لأجل الرد السريع على المزاعم بوجود انتهاكات، وتم الاطلاع على اسماء اللجان الفرعية المقترحة وقراءتها بالإضافة الى ضرورة تزويد الاقسام بحاسبات الكترونية لانجاز المهام المتعلقة بذلك.

يذكر ان اقسام حقوق الانسان في وزارة العدل مكونة من (قسم الاتفاقيات الدولية، والتقارير، والاحصاء).

مدير عام المعهد القضائي يبحث سبل توسيع العمل المشترك مع مجلس محافظة بغداد

بحث مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، خلال استقباله عضو مجلس محافظة بغداد علي الكرعاوي، سبل توسيع العمل مابين المعهد القضائي ومحافظة بغداد.

وقال مدير عام المعهد: ان هذه الزيارة تناولت عدة مواضيع، ابرزها توسيع العمل المشترك مابين المعهد القضائي ومحافظة بغداد من خلال العمل على افتتاح الدورات والندوات التدريبية الخاصة بموظفين المحافظة في المعهد، مؤكدا الاستمرار بتنظيم الدورات التخصصية في شتى المجالات القانونية والادارية والمحاسبية.

من جانبه، اشاد عضو مجلس محافظة بغداد علي الكرعاوي، بالدور الكبير للمعهد القضائي مشيرا الى ان هذا الدور اتسع بشكل كبير خلال الفترة الماضية وبشكل ملحوظ والذي تجسد من خلال شمول جميع موظفي مؤسسات الدولة العراقية بالدورات التطويرية التي يتبناها المعهد القضائي وبشكل مستمر.

بهدف تنظيم الموازنة المالية لعام 2017 وتفعيل ايرادات اجور الخدمة

مدير عام الدائرة الادارية يرأس اجتماعاً لمدراء الدوائر العدلية

عقد مدير عام الدائرة الادارية والمالية عبد الكريم فارس السمعدي، اجتماعا تداوليا حول اليات عمل الدوائر العدلية وقد ضم الاجتماع مدراء الدوائر العدلية للتباحث في الاحتياجات المالية ضمن الموازنة المالية لعام 2017.

وقال المدير العام: ان هذا الاجتماع جاء وفقاً لتوجيهات السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، بهدف مناقشة تفعيل حساب الايرادات الاضافية والقضايا التي تخص الدوائر من جميع النواحي، ومنها وضع اليات ودراسة المعوقات ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالدوائر العدلية خلال العام المقبل 2017.

وفي ختام الاجتماع اتفق المدير العام مع مدراء الدوائر العدلية على وضع خطة شهرية لدراسة احتياجات الدوائر العدلية وتوفيرها ضمن الوفرة المالية للوزارة بهدف تسديد احتياجات العمل.

خلال ترؤسها الاجتماع الدوري لمدراء دوائر التسجيل العقاري

مدير عام التسجيل العقاري تؤكد على الالتزام بتبسيط الإجراءات وأرشفة الأضابير العقارية

أكدت مدير عام التسجيل العقاري خلالها اجتماعها الدوري بمدراء دوائرها على ضرورة الالتزام بتبسيط الإجراءات وتخفيف العبء عن كاهل المواطنين وانجاز أرشفة الأضابير العقارية لسلامة أملاك المواطنين من التلاعب.

وقالت مدير عام الدائرة فوزية عليوي خفيف: تم خلال الاجتماع توجيه قسم الشؤون المالية وقسم الخدمات الإدارية بتزويد الدوائر بكاميرات مراقبة من اجل القضاء على الفساد، مشيرة الى ان التوجيهات صدرت لمدراء الدوائر بالالتزام بالاعمامات الصادرة من وزارة العدل والمديرية العامة، كما اكدت على عدم تكرار المخاطبات وذلك لتلافي التضارب في الإجابات. يذكر ان الاجتماع حضره المعاون القانوني جلال علي ومعاون المدير العام للشؤون الإدارية والمالية فضيلة عبد الجبار وعدد من مدراء الأقسام في المديرية العامة.

ضمن مساعيه بتطوير كوادر مؤسسات الدولة

المعهد القضائي يقيم دورة خاصة بالكوادر العاملة في وزارة الدفاع

نظم المعهد القضائي دورة خاصة بالكوادر العاملة في وزارة الدفاع، بهدف تحصين ورفع الاداء المهني للكوادر العاملة في الوزارة.

وقال مدير عام المعهد د. رياض حسين: ان الدورة تهدف الى تطوير الى تحصين الكوادر العاملة في وزارة الدفاع قانونيا وخصوصا الضباط والمراتب منهم، مؤكدا ان الدورة تضمنت عدد من المواضيع المهمة ذات الطابع القانوني التي تمس عمل الضباط والمراتب العسكرية العاملة في الوزارة سعيا لبناء وتطوير قدراتهم القانونية بشكل عام.

واضاف المدير العام: ان هذه الدورة جاءت ضمن مساعي المعهد القضائي بتطوير الكوادر القانونية والادارية والحسابية العاملة في المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في محاولة لرفع القدرة الوظيفية وزيادة معدل الانتاج في العمل بالسرعة الممكنة والكفاءة المطلوبة.

واوضح المدير العام: ان الدورة تمت بإشراف كادر اكاديمي متخصص من اساتذة ومحاضرين، وتستمر للفترة من ٢٠١٦/٩/٤ ولغاية ٢٠١٦/١٠/٦، مؤكدا ان المشاركين فيها سيتلقون دروسا ومحاضرات مكثفة على مستوى عال من التطوير العلمي.

ضمانات حقوق الانسان في مواجهة سلطة الادارة في اصدار القرار الاداري

مدير قسم حقوق الانسان/ قاسم الحطاب

تقوم السلطة التنفيذية بممارسة اعمال كثيرة منها مادية ومنها قانونية تقوم بتسيير المرافق العامة وحماية النظام العام وبغية قيامها بهذه الوظائف يعطيها القانون صلاحية اصدار قرارات ادارية بارادتها المنفردة هذه القرارات التي تصدر من جانب الادارة وحدها تنتج اثارا قانونية فيها تغيير للمراكز القانونية للافراد كما ان الادارة تستطيع في حالات محددة تنفيذ قراراتها مباشرة وباسلوب القصر والقوة .

كل هذا يجعل من سلطة الادارة في اصدار القرارات الادارية تنطوي على تهديد لحقوق وحريات الافراد وانتهاكها او الانتقاص منها ومن جانب اخر فان الادارة من خلال تنظيمها لممارسة تلك الحقوق والحريات قد تقيدها في بعض الحالات ذلك ان الحقوق ليست حقوق مطلقة بل هي حقوق نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان وهذه الحقوق مقابلة لحقوق الدولة في النظام العام وهي نسبية حسب ترتيب اهميتها كما ان للانسان التمتع بحقه حسب اوضاع حياته عموما وكذلك تعد نسبية حسب النظام السياسي في الدولة.

وفي ضوء ذلك فقد وجدت إجراءات معينة لحماية حقوق الإنسان بمعناها الشامل فضلا عن وجود إجراءات خاصة لضمان حماية الحقّ في إطار كل نوع من أنواع تلك الحقوق وفقا لمعيار أهميتها والتصاقها بالإنسان .

لذا برز موضوع ضمانات حقوق الانسان في النظام القانوني الذي اعترف للإنسان بحقوقه ومكنه في الوقت نفسه من حمل الآخرين على احترام تلك الحقوق إذا ما انتهكت بإعطائه حق اقتضائها بالوسائل المقررة لأن مجرد النص على تلك الحقوق في الوثائق الدستورية والتشريعات غير كاف وإنما يجب أن تكون هناك ضمانات تكفل التمتع بتلك الحقوق من الناحية العملية والواقعية . وإن توفير الضمانات هو ضرورة حتمية لحماية حقوق الأفراد وجعل الشخص الإداري يقوم بواجباته دون تجاوز على تلك الحقوق وذلك من خلال تحقيق التوازن ما بين المصلحة العامة ومصالح الإفراد، وإذا كانت الدولة ممثلة بالسلطة الإدارية مكلفة بالقيام بواجباتها من خلال دوام سير المرافق العامة وتحقيق المصلحة العامة فإن ذلك لا يعطيها الحق بالتضحية بحقوق الأفراد من أجل تلك المصلحة .

ومن هنا جاءت أهمية الضمانات باعتبارها أمراً ضرورياً لممارسة الإنسان حقوقه لأنه بدونها تصبح الحقوق المقررة للأفراد مجرد تعهدات أو نصوص نظرية ليس إلا. فالثابت أنه بمقدار ما تكون الحقوق واضحة ومحددة وكافية بمقدار ما يكون ذلك مؤشراً ذا دلالة على درجة احترام الدول لها أي أن العبرة ليست فقط بشمول الدستور والميثاق الوطني والمواثيق الدولية للعديد من الأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان وإنما هي بالأساس بمدى توافر الضمانات المقررة لكفالة تنفيذ هذه الأحكام وبمدى سلطة الإدارة في تقييد هذه الضمانات وعليه فإن حقوقا بلا ضمانات حقيقية أو جدية تكاد تكون هي والعدم سواء.

فان وزارة العدل هي الاجدر باتباع طريق التوازن بين الحقوق والضمانات وفي هيكل الوزارة ويستطيع الموظف والمواطن بالوصول الى اعلى سلطة في الوزارة ومن خلال القنوات التي تم تحديدها بقانونها.

مدير عام دائرة الوقائع العراقية:
جريدة الوقائع النافذة الرسمية للقوانين العراقية

اجرى المقابلة / غزوان الظالمي

دائرة الوقائع العراقية احدى تشكيلات وزارة العدل العراقية التي تأسست بموجب قانون وزارة العدل رقم (18) لسنة 2005 وهي الدائرة المسؤولة عن طبع واصدار الجريدة الرسمية لجمهورية العراق المتخصصة بنشر التشريعات كافة استنادا الى قانون النشر في الجريدة الرسمية رقم 78 لسنة 1977 والمادة (129) من الدستور العراقي النافذ التي اشارت الى نشر القوانين في الجريدة الرسمية، وللاطلاع على طبيعة عمل هذه المؤسسة الرسمية التقينا مدير عام دائرة الوقائع العراقية الاستاذ كامل أمين، والذي سلط الضوء على هذه الدائرة الهامة ضمن مفاصل وزارة العدل واجابنا على اسئلتنا لاطلاع القراء على تفاصيل العمل المتعلقة بها.

تولت إصدار الجريدة الرسمية وزارات (المالية، ووزارة الداخلية ومديرية الدعاية العامة، ووزارة الأنباء والتوجيه التي أصبحت فيما بعد وزارة الإرشاد ثم وزارة الأعلام، ثم ألحقت بوزارة العدل) عام 1975.

× ما هي الاقسام التي تتكون منها دائرة الوقائع العراقية، وما عمل كل منها؟

– وتتكون الدائرة من الاقسام التالية، واولها قسم النشر ومتابعة التشريعات، وهو القسم الرئيسي في الدائرة والذي يقوم بكل تفاصيل عملية النشر ابتداء من التدقيق القانوني واللغوي للتشريعات الصادرة من الرئاسات الثلاث ومن الوزارات لغرض النشر والتأكد من سلامتها وصلاحيتها للنشر الى صدور المطبوع بشكله النهائي اذ يخضع هذا النص الى مراجعة قانونية ولغوية دقيقة جداً ومن ثم عملية التنضيد بوضع النص في القوالب الخاصة بالجريدة ومتابعة استكمال اجراءات طبع الجريدة وتسلمها من المطبعة ومراجعة المطبوع بعد طبعه ثم بثه على الموقع الرسمي لوزارة العدل العراقية (نافذة دائرة الوقائع العراقية) www.moj.gov.iq ويتكون القسم من عدد من الشعب وهي شعبة الحاسوب والانترنت وشعبة فهرسة التشريعات ونشرها وشعبة الاعداد والتدقيق القانوني وشعبة البحوث والدراسات القانونية، والقسم الاخر هو قسم الترجمة، ويتولى مهمة ترجمة النصوص القانونية العراقية التي لها علاقة بالتعامل الاجنبي مثل الاستثمار والخارجية وترجمة الاتفاقيات والوثائق التي ترد للوزارة وتتكون من شعبتين شعبة ترجمة التشريعات وشعبة الترجمة الخارجية، في حين يتولى قسم المطبوعات، مسؤولية استلام المطبوع من اعداد الوقائع العراقية وخزنه وتوزيعه على الجهات المعنية وكذلك البيع المباشر للمطبوع ويتكون من شعبتين شعبة المخازن وشعبة البريد، اما قسم الادارة والافراد، وهو القسم المعني بتنظيم الامور الادارية للموظفين والدائرة وكذلك الامور المالية ويتكون من ثلاث شعب هي شعبة الادارة وشعبة المشتركين وشعبة المراسلات.

× جريدة لوقائع العراقية حافلة بالاحداث التاريخية نود اطلاعنا على مراحلها الزمنية وتاريخ صدور اول عدد؟

– جريدة الوقائع العراقية هي الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ويعتبر جميع ما ينشر فيها هو النص الرسمي المعول عليه، ولها تأريخ حافل بالتطور، فقبل تأسيس الدولة العراقية كانت اوامر الحكم العثماني تنشر في بعض الصحف ومنها جريدة الزوراء او تعلن بوسائل اخرى إذ لم يكن في تلك الحقبة مفهوم واضح للجريدة الرسمية، وفي عام 1917 اصدرت ادارة الاحتلال البريطانية في العراق نشرة صحفية وهي اول مطبوع لنشر التشريعات على شكل بيانات موقعة من (قائد الحملة البريطانية في بلاد ما بين النهرين) باللغة الانكليزية ثم تم ترجمتها الى اللغة العربية ليتعرف الرأي العام على الاوامر والبيانات، وفي تأريخ 6/7/1921 اصدرت وزارة المالية في الحكومة العراقية (الحقبة الملكية) جريدة رسمية باللغتين العربية والانكليزية بأسم (جريدة الحكومة العراقية) وكانت تنشر فيها الامور الخاصة بالموظفين فقط ولا يستفيد منها سواهم، وفي تأريخ 8/12/1922 سعت وزارة المالية ما ينشر في جريدة الحكومة العراقية وغيرت اسمها الى (الوقائع العراقية) الجريدة الرسمية للحكومة العراقية وصدر العدد الاول بالتاريخ المذكور، وقد تضمن العدد الاول منها (البلاغات الصادرة عن دائرة المعتمد السامي، البلاغات الصادرة عن وزارة الداخلية، القوانين والنظامات، اعلانات التمييز الشرعي والنظامي، اعلانات عامة، اخبار العالم، اخبار العاصمة) واستمر صدور الاعداد وكان آخرها العدد (4168) لقيام ثورة 14/تموز/1958.

× وما هي الفترة التي الحقت بها جريدة لوقائع العراقية الى وزارة العدل؟

– بتأريخ 23/7/1958 صدر العدد الاول من الجريدة لجمهورية العراق وأصبح اسم الجريدة (الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية) ومازال تسلسل اعداد الجريدة مستمرا الى يومنا هذا حيث وصل تسلسل الاعداد الى العدد (4420)، وتولت إصدار الجريدة الرسمية وزارات (المالية، ووزارة الداخلية ومديرية الدعاية العامة، ووزارة الأنباء والتوجيه التي أصبحت فيما بعد وزارة الإرشاد ثم وزارة الأعلام، ثم ألحقت بوزارة العدل عام 1975 بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (477) في 6/5/1975 وأنيطت بها مهمة اصدار الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية) وصدر العدد (2468) في 10/أيار/1975، وانتظم صدورها أسبوعيا باللغتين العربية والانكليزية وظهرت مجاميع الوقائع العراقية المفهرَسة بدلا من طبع مجموعة القوانين والأنظمة وكذلك صدرت المجموعة الشهرية والمجموعة التشريعية منذ عام 1988.

استحداث نافذة الكترونية في الموقع الرسمي لوزارة العدل خاص بالجريدة الرسمية يقوم ببث اصدارات الجريدة الاسبوعية في كل يوم اثنين ليكون احد اهم وسائل التوصل والسهلة للمؤسسات والمواطنين والباحثين داخل وخارج العراق.

وبموجب امر مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2005 تحول قسم النشر في وزارة العدل الى دائرة عامة واتخذت عنوان الجريدة الرسمية اسما لها وهو (دائرة الوقائع العراقية)، واستندت الدائرة في عملها الى قانون وزارة العدل رقم (18) لسنة 2005 الذي حدد في المادة (14) منها لاعمال والمهام المناطة بالدائرة.

× ما هي الية توزيع الجريدة؟

– توزع اعداد الجريدة الرسمية على دوائر الدولة والجهات والمواطنين المشتركين فيها داخل وخارج العراق، وقد تم استحداث نافذة الكترونية في الموقع الرسمي لوزارة العدل خاص بالجريدة الرسمية يقوم ببث اصدارات الجريدة الاسبوعية في كل يوم اثنين ليكون احد اهم وسائل التوصل الرسمية والسهلة للمؤسسات والمواطنين والباحثين داخل وخارج العراق.

× ما هي النصوص والقوانين التي تنشر في جريدة الوقائع العراقية؟

– ينشر في الوقائع العراقية (القوانين، ونصوص المعاهدات والاتفاقيات وما يلحق بها ويعتبر متمماً لها مع قوانين تصديقها او الانضمام اليها، والانظمة، والمراسيم الجمهورية، والانظمة الداخلية والتعليمات وكل ما نصت التشريعات على نشره فيها) اضافة الى ما نشر فيها من أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة، وتسهم الجريدة الرسمية مساهمة فاعلة في نشر الوعي القانوني بين المواطنين وهي تحظى باهتمام المؤسسات الوطنية والعالمية المختلفة وتعتبر الوثيقة الوحيدة والمعتمدة لنشر التشريعات وذلك بموجبقانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (78) لسنة 1977.

× ما هي استراتيجية عمل دائرة الوقائع العراقية الحالية والعمل المستقبلي للارتقاء بمستوى المنجز؟

– كما معلوم بان الوقائع العراقية تحولت بمستوى دائرة حديثا وقد كانت هناك بدايات جيدة من قبل زملائي المدراء العامون الذين تعاقبوا على الدائرة وكعمل مؤسساتي اكملت ما بدؤوا به، صحيح بان الدائرة صغيرة في عدد موظفيها وامكانياتها لكن عملها ومخرجاتها نوعية وكبيرة وذات قيمة قانونية واساس مهم في المنظومة التشريعية والقانونية فنحن مستمرون باصدار الاعداد وبشكل منتظم لكن لدينا مهام اخرى نامل ان نطورها وندخلها ضمن التقنيات الرقمية الحديثة، من هذه المشاريع اعداد ادلة تشريعية للقوانين اذ ان الكثير من القوانين العراقية النافذة والمهمة جرت عليها تعديلات عديدة وكذلك على تعليماتها وانظمتها لذلك تحتاج هذه القوانين جميعها الى اعادة التبويب للمتغيرات لتكون سهلة الاستخدام للمعنيين والباحثين على سبيل المثال قانون العقوبات وقانون الاحوال الشخصية وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وغيرها.

× ما هو عدد القوانين الصادر ضمن جريدة لوقائع العراقية؟

– في مشروع لاحدى الوكالات الاجنبية (USAD) ضمن مشروع سمي المقصلة قام بجرد القوانين والقرارات والاوامر والانظمة والتعليمات منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة وصل عددها اكثر من 21 الف تشريع قسم كبير منها مازال نافذا وقد شخص البرنامج بان هذه الفوضى التشريعية احد اهم اسباب المشاكل والتي اسست للبيروقراطية الادارية وكانت سببا استغل للفساد المالي والاداري وخلق نوع من التنازع القانوني والكثير منها تتعارض مع التطور والحداثة والعراق الجديد بعد 2003 والتزاماتنا في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لذلك فأن حصر هذه التشريعات وتعديلها او الغاؤها مهم جداً ونعتقد بان دائرة الوقائع العراقية من المهم ان تشرك ويكون لها دور كبير في عملية الارشفة والحفظ.

- نامل ان نطور ادخال التقنيات الرقمية الحديثة واعداد ادلة تشريعية للقوانين اذ ان الكثير من القوانين العراقية النافذة والمهمة جرت عليها تعديلات لذلك تحتاج هذه القوانين جميعها الى اعادة التبويب للمتغيرات لتكون سهلة الاستخدام للمعنيين والباحثين.

× هل هنالك نية لزيادة تسعيرة المطبوع للمساهمة في تحقيق توجه الوزارة في تعظيم الموارد المتحققة لخزينة الدولة؟

– لا توجد زيادة في سعر المطبوع فقد حُدد بالف دينار للنسخة الواحدة وبواقع الفي نسخة فقط واحيانا كلفة الطبع تكون اكثر من ذلك بالاضافة الى معظم المطبوع يوزع مجاناً فالهدف الرئيسي هو نشر الثقافة القانونية خاصة وان الوقائع العراقية هي الوثيقة المعتمدة بالمعاملات الرسمية. اما موضوع تعظيم الموارد خاصة بعد توجيه السيد الوزير د. حيدر الزاملي، بذلك عملاً بالمادة (25) من قانون موازنة 2016 فدائرتنا بامس الحاجة للموارد المالية لتنفيذ برامجها وخططها المستقبلية نتيجة ضغط النفقات وقلة التخصيصات، فقد

مشروع لاحدى الوكالات الاجنبية (USAD) ضمن مشروع سمي المقصلة قام بجرد القوانين والقرارات والاوامر والانظمة والتعليمات منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة وصل عددها اكثر من 21 الف تشريع قسم كبير منها مازال نافذا.

قدمنا مشروع تعليمات لجباية المبالغ المالية لقاء بعض الخدمات التي نقدمها للجمهور والقطاع الخاص والمختلط وهي الان قيد التدقيق والمراجعة في مجلس شورى الدولة وبعد ذلك نعرض على مجلس العدل لاقرارها.

× هل هنالك توجه لاجراء تغييرات على تصميم الجريدة ونوع الورق المستخدم فيها؟

– المعروف بان الطباعة في حالة تطور مستمر لذلك نحاول مواكبة تلك، وباعتقادي فان التصميم الاخير الذي اعتمد من قبل السيد المدير العام السابق للدائرة جيد من ناحية التصميم والورق المقوى الذي يحافظ على عمر المطبوع كونه صمم لذلك الغرض التاريخي وهذا مهم جدا بالاضافة الى استخدام افضل انواع الورق لضمان بقاء المطبوع لعشرات السنين وبالرغم من تغير تصميم الجريدة لعدة مرات فقد حافظنا على نوعية الخط وهو الخط الكوفي للعنوان الخاص بها لاعطاء الهوية العراقية في تكوين شخصيتها.

× هل سيساهم تطبيق نظام الارشفة الالكترونية في اختصار العمل في الجريدة، وماهي خطط الوزارة في هذا الجانب؟

– علينا ان نواكب التطور العالمي بهذا الموضوع وان نصمم عملنا مستقبلا ضمن اطار الحكومة الالكترونية الذي تاخر كثيرا بسبب وضع العراق والتحديات التي تجابهه، وكان هناك مشروع قدم الى العراق من قبل الامم المتحدة لتاسيس قاعدة تشريعات للدولة العراقية وانظمة بحث متقدمة في هذا المجال كان لوزارة العدل دور في ذلك باعتبارها الجهة المعنية بشكل مباشر كونها تمتلك اصل التشريعات كافة ولديها الارشيف منذ تاسيس الدولة العراقية بالاضافة الى ان القوانين اعطتها الحق بذلك حصريا. وفي سنة 2011 اعطيت القاعدة الى مجلس القضاء الاعلى لادارته وكنا نأمل ان يدار هذا المشروع من قبل وزارة العدل او بشكل مشترك مع مجلس القضاء الاعلى كما انه لدينا لدينا الان ارشيف رقمي متكامل من العدد 1 لسنة 1958 ولغاية الان وتم حفظه باكثر من مكان كضمان لعدم فقدانه ونقوم حاليا بعملية الارشفة من سنة 1958 نزولا ضمن قاعدة المكلية، ونقوم ببث الاعداد بشكل منتظم منذ عام 2014 وكذلك تمت ارشفة الاعداد الصادرة من الان لغاية 2010 في نافذة الموقع الالكتروني في موقع الوزارة .

× كم يصل عدد الاصدارات في الشهر الواحد؟، وهل يعتمد الاصدار على اعداد القوانين المنجزة؟

معدل الاصدار اربعة اعداد شهريا وبمعدل 40 الى 46 عدد سنويا اذ هناك تصادف عطل رسمية ليوم النشر يوجل للاسبوع الذي بعده بالاضافة الى عدم النشر في حالة عدم وجود مواد جاهزة للنشر.

× ما هي الالية المتبعة في توزيع مطبوع جريدة الوقائع العراقية في بغداد والمحافظات وهل هنالك مكتبات متخصصة لتوزيعها؟

– نحن نطبع 2000 نسخة لكل عدد معظمه يوزع مجانا ترسل بحدود 350 نسخة الى مجلس النواب وبواقع نسخة الى كل نائب وكذلك الى رئاسة الجمهورية والامانة العامة لمجلس الوزراء والدوائر العدلية ولدينا مكتب توضع به كمية مناسبة لغرض البيع للمحامين والباحثين والمواطنين والدوائر الحكومية، وفي حالة نفاذ الكمية بامكان المواطنين والمؤسسات الحكومية الحصول على القوانين او التشريع المطلوب بشكل مباشر من الدائرة وتسحب من الارشيف وترسل بكتب رسمية للمؤسسات التي طلبتها. وهنا لابد ان نبين للجميع بان جريدة الوقائع العراقية متاحة للجمهور بشكل مباشر وبالامكان اعتمادها من موقعنا الالكتروني الرسمي اذ اجاز قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 اعتماد الوثائق الالكترونية من مصادرها الرسمية بدلاً من الورقية، لكن للاسف هذا الموضوع يحتاج الى مزيد من التوعية اذ ما زالت العديد من الجهات الرسمية تطلب التشريعات الورقية من ختمها وارسالها بكتب رسمية وهذه تاخذ من الوقت والجهد والكلفة.

التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة رقم (65) لسنة 1979

المادة ـ 1 ـ يلغى نص المادة (1) من القانون ويحل محله ما يأتي :
المادة ـ 1 ـ اولا ـ يؤسس مجلس يسمى (مجلس شورى الدولة) يتمتع بالشخصية المعنوية ويرتبط بوزارة العدل ويكون مقره في بغداد يتألف من رئيس ونائبين للرئيس احدهما لشؤون التشريع والرأي والفتوى والاخر لشؤون القضاء الاداري وعدد من المستشارين لايقل عن
(50) خمسين مستشاراً وعدد من المستشارين المساعدين لايقل عن (25) خمسة وعشرين مستشاراً مساعدا ولايزيد على نصف عدد المستشارين.
ثانياً ـ للمجلس وحدة حسابية مستقلة ضمن موازنة وزارة العدل.
ثالثا ـ يعد كل من رئيس المجلس ونائبيه والمستشار والمستشار المساعد قاضيا لاغراض هذا القانون عند ممارسته مهام القضاء الاداري.
المادة ـ 2 ـ يلغى نص المادة (2) من القانون ويحل محله مايأتي :ـ
المادة ـ 2 ـ اولا ـ يتكون المجلس من الآتي :
أ ـ الهيأة العامة .
ب ـ هيأة الرئاسة .
ج ـ الهيأت المتخصصة .
د ـ المحكمة الادارية العليا .
هـ ـ محاكم القضاء الاداري .
و ـ محاكم قضاء الموظفين .
ثانيا ـ أ ـ تتألف الهيأة العامة من رئيس المجلس ونائبيه والمستشارين وتعقد جلساتها برئاسة الرئيس او من يخوله من نائبيه عند غيابه.
ب ـ (1) ـ تنعقد الهيأة العامة بحضور اكثرية عدد اعضائها.
(2) ـ تتخذ الهيئة العامة قراراتها بأكثرية عدد الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.
ج ـ يحضر المستشارون المساعدون الهيأة العامة ويشتركون في النقاش دون حق التصويت.
ثالثا ـ أ ـ تنعقد هيأة الرئاسة برئاسة رئيس المجلس وعضوية نائبيه ورؤساء الهيأت ورئيس المحكمة الادارية العليا .
ب ـ تختص هيأة الرئاسة بالنظر فيما يأتي:
(1) ـ تقديم تقرير سنوي ، او كلما رأت ذلك الى الامانة العامة لمجلس الوزراء يتضمن ما أظهرته الاحكام او البحوث من نقص في التشريع النافذ او غموض فيه او حالات اساءة استعمال السلطة من اي جهة من جهات الادارة او تجاوز تلك لسلطاتها او اقتراح باعداد تشريع جديد.
(2) ـ اعادة النظر في زيادة عدد الهيآت المتخصصة في المجلس او دمجها.
(3) ـ اقتراح تشكيل محاكم اخرى للقضاء الاداري او قضاء الموظفين في مراكز المحافظات عند الاقتضاء.
(4) ـ اختيار نائبي رئيس المجلس من بين المستشارين.
(5) ـ التوصية بتعيين المستشار والمستشار المساعد في المجلس او ترقيته الى مستشار.
(6) التوصية بانتداب المنصوص عليهم في المادتين (24) و (25) من هذا القانون.
(7) ـ التوصية بتعيين سكرتير عام المجلس من بين موظفي المجلس.
رابعاً ـ أ ـ تشكل المحكمة الادارية العليا في بغداد وتنعقد برئاسة رئيس المجلس او من يخوله من المستشارين وعضوية (6) ستة مستشارين و (4) اربعة مستشارين مساعدين يسميهم رئيس المجلس.
ب ـ تمارس المحكمة الادارية العليا الاختصاصات التي تمارسها محكمة التمييز الاتحادية المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 عند النظر في الطعن بقرارات محكمة القضاء الاداري ومحكمة قضاء الموظفين.
ج ـ تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر فيما يأتي :
(1)- الطعون المقدمة على القرارات والاحكام الصادرة عن محكمة القضاء الاداري ومحاكم قضاء الموظفين.
(2)- التنازع الحاصل حول تعيين الاختصاص في نظر الدعوى الذي يقع بين محكمة القضاء الاداري ومحكمة قضاء الموظفين.
(3)- التنازع الحاصل حول تنفيذ حكمين مكتسبين درجة البتات متناقضين صادرين عن محكمة القضاء الاداري او محكمة قضاء الموظفين في موضوع واحد اذا كان بين الخصوم انفسهم او كان احدهم طرفا في هذين الحكمين وترجح احد الحكمين وتقرر تنفيذه دون الحكم الأخر.
مخصصات منح الخطورة المهنية للمترجم .القرار.
يطلب وزير العدل بهامشه المؤرخ في 14/10/2014 على مذكرة دائرة الوقائع العراقية المؤرخة في 1/10/2014 الرأي من مجلس شورى الدولة استنادا الى احكام المادة (9) من قانون المجلس رقم (65) لسنة 1979 في شأن منح مخصصات مهنية للمترجمين .
ترى دائرة الوقائع العراقية بمذكرتها المؤرخة في 1/10/2014 ان المترجمين يبذلون جهداً فكرياً كبيراً موازياً لتلك الاختصاصات التي تتمتع بمخصصات الخطورة المهنية وترى ضرورة منحهم مخصصات خطورة مهنية للمترجمين اسوة ببعض الاختصاصات الاخرى.
وترى وزارة المالية بكتابها المرقم بـ(803/ عامة/2416) في 12/1/2015 ان قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 حدد انواع المخصصات وليس من بينها مخصصات للمترجمين .
حيث ان المادة (13) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 تنص على ان (للوزير او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة منح مخصصات خطورة مهنية تتراوح بين (20 %) عشرون من المائة و(30%) ثلاثون من المائة من الراتب بموجب تعليمات يصدرها وزير المالية) .
وحيث ان الفقرة (8) من ضوابط وزارة المالية الصادرة بموجب كتاب وزارة الماليةالمرقم بـ(802/58/24744) في 15/7/2008 نصت على ان (تمنح مخصصات الخطورة الواردة في المادة (13) من القانون المذكور للموظف الذي يتعرض لحالات الخطورة الناجمة عن طبيعة عمله ومهنته كمن يتعامل مع المواد السامة او الخطرة وما يماثلها في الحالات الواردة بقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (380) لسنة 1989 والتعليمات الصادرة بموجبه وفي حالة ظهور حالات جديدة غير مذكورة فيها فبالامكان الرجوع الى المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية للبت فيها وحيث ان منح مخصصات الخطورة المهنية يكون وفقاً لضوابط وزارة الماليةالمذكورة انفا وحيث ان منح مخصصات الخطورة المهنية للمترجم يتطلب تعرضه للمخاطر التي يتعرض لها المترجم اثناء ممارسته مهنة الترجمة وحيث ان منح مخصصات الخطورة المهنية للمترجم يتطلب تعرضه للمخاطر التي يتعرض لها المترجم اثناء ممارسته مهنة الترجمة وحيث لم يصدر من المركز المذكور انفا ما يشير الى ان اعمال المترجم من الاعمال الخطرة وحيث لم يصدر من المركز المذكور انفا ما يشير الى ان اعمال المترجم من الاعمال الخطرة.
وتأسيساً على ما تقدم يرى المجلس :
ان منح مخصصات الخطورة المهنية للمترجم يتطلب ادراجها ضمن الاعمال الخطرة من المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .انتهى.
ـ المبدأ القانوني ـ
ان منح مخصصات الخطورة المهنية للمترجم يتطلب ادراجها ضمن الاعمال الخطرة من المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الاجراءات التنفيذية لدعوى ازالة الشيوع في القانون العراقي

تقوم محكمة البداءة بصفتها مديرية تنفيذ فيكون القاضي فيها منفذ عدل وتبدأ بالشكل التالي
اولا: بعد اكتساب القرار الدرجة القطعية يقدم المدعي او وكيله طلبا يطلب فيه الاستمرار بالاجراءات التنفيذية وذلك بتعيين موعد للكشف (وضع اليد) بمعرفة خبير قضائي بغية الاعلان على بيعه وفقا لقانون التنفيذ النافذ .. وهنا يتخذ القاضي اول قرار وهو (قررت بتعيين يوم موعد لاجراء الكشف (وضع اليد) بمعرفة خبراء قضائيين عدد ثلاثة او خمسة او سبعة او اكثر وعلى ان يعين الخبير المساح يوم الكشف)
ثانيا : تقوم المحكمة بصحبة الخبير القضائي او الخبير المساح باجراء الكشف وضع اليد على العقار موضوع الدعوى لتقدير قيمته ووصفه وصفا دقيقا وتكلف المحكمة الخبير المساح بتنظيم مرتسم للعقار موضوع الدعوى مبينا مساحته وموقعه من العقارات المجاورة وحدوده ومشتملاته كما تكلف الخبير القضائي بتقدير قيمة العقار (ارضا وبناءا) بعد ان تستعين باسعار العقارات المجاورة ونوعية البناء ومشتملات العقار وقربه من الاسواق ودرجة عمرانه وغيرها من الاسس التي يستعين بها اهل الخبرة في تقديم خبرتهم
ثالثا : بعد ان يقدم الخبير القضائي تقديره وكذلك الخبير الفني تقوم المحكمة بالاعلان عن بيع العقار بالمزايدة العلنية وذلك في صحيفة محلية يومية مبينة اوصاف العقار وموقعه ومساحته وعدد شاغلية وصفقته وقيمة العقار ويتم اخذ هذه المعلومات من محضر وضع اليد وصورة القيد وتقرير الخبير الفني (المساح) وكذلك الخبير القضائي
رابعا : تقوم المحكمة باجراء المزايدة العلنية لبيع العقار في اليوم الذي تحدده وهو يوم الثلاثين من تاريخ يوم النشر ويشارك في المزايدة الشركاء والاجانب على العقار بعد ان يقدم المزايد 10% كتامينات من القيمة المقدرة للعقار فاذا لم يتقدم راغب بالشراء في محضر المزايدة يتم اعادة نشر الاعلان مجددا خلال خمسة عشر يوما وبعدها تجري المزايدة وان تكرر اعلاه ان لم يتقدم راغب بالمزايدة تقرر المحكمة اعادة اجراء الكشف ووضع اليد بمعرفة خمسة خبراء قضائيين او اكثر وليس اقل لان انت اساسا بدات بثلاثة خبراء واذا تقدم راغب بالشراء واعلن رغبته بالضم وهو المزايد الاخير فيتم احالة العقار بعهدته احالة اولية لحين انتهاء فترة الضم (ثلاثة ايام وافهامه بتسديد البدل ومفاتحة دائرة التسجيل العقاري بعد ذلك لتسجيله باسم المشتري (طبعا بعد تسديد البدل ورفع اشارة عدم التصرف على قيد العقار)علما انه في المنقول بعد رسو المزايدة فلا يوجد ضم وتكون الاحالة نهائية
خامسا : تقوم المحكمة بعد ذلك بصرف بدل الشراء على الشركاء وكل حسب استحقاقه بعد احالة الدعوى الى خبير حسابي لاحتساب المصاريف وحصص الشركاء كافة وذلك بعد مفاتحة دائرة الضريبة لجلب براءة الذمة ومفاتحة دائرة عقارات الدولة ومن ثم صرف المبلغ المستحق لكل شريك.
قانون المدني العراقي جزء السادس
مادة 1001
يحل المؤمن قانوناً محل المستفيد بما يدفعه من تعويض عن الحريق قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسؤولية المؤمن، وتبرأ ذمة المؤمن قبل المستفيد من كل التعويض او بعضه، اذا اصبح هذا الحلول متعذراً لسبب راجع الى المستفيد.
مادة 1002
يضمن المؤمن تعويض الاضرار الناجمة عن الحريق، ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن به.
مادة 1003
1 – اذا كان الشيء المؤمن عليه منقلاً برهن حيازي او رهن تأمين او غير ذلك من التأمينات العينية، انتقلت هذه الحقوق الى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين.
2 – فإذا اعلنت هذه الحقوق الى المؤمن، فلا يجوز له ان يدفع ما في ذمته للمؤمن له الا برضاء الدائنين.
3 – فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه، فلا يجوز للمؤمن اذا اعلن بذلك ان يدفع للمؤمن له شيئاً مما في ذمته.
3 – التأمين ضد المسؤولية
مادة 1004
لا ينتج التزام المؤمن اثره في التأمين ضد المسؤولية الا اذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية.

التظلم والاعتراض على القرارات الادارية

يعد التظلم الإداري الوسيلة التي منحها المشرع لذوي الشأن للاعتراض على القرارات الإدارية المعيبة التي تمس مصالحهم ومراكزهم القانونية ويحقق ضمانة قانونية بقدر معين
2.يحقق التظلم جانب من الرقابة الإدارية
3.يُعد التظلم أحد طرق فض المنازعات الإدارية الودّية وتخفيف العبء عن القضاء العادي في نظر الدعاوى
4.لا تزال العديد من الجهات الإدارية المختصة تتعنت في قراراتها الإدارية وتؤكدها بل تذهب أكثر من ذلك إلى توجيه مقدم التظلم إلى مراجعة القضاء الإداري، على الرغم من امتلاكها صلاحية النظر والبت فيها وهنا يبرز هاجس التردد الخوف في اتخاذ القرار الإداري
5.وجود ضعف في أبسط قواعد الثقافة القانونية عموماً من بعض المحامين والموظفين الحقوقيين الذين يمثلون الدوائر نزولاً إلى المواطنين أو الموظفين قدر تعلق الأمر عند إقامة الدعاوى فنجد هناك من يُسهب بعدة صفحات دون تحديد المطلوب من التظلم... وغيره يقتضب بما يُخل في جوهر وشكلية التظلم وبالتالي لا يوجد توجيه سليم للتظلم
6.عدم رد العديد من الجهات الإدارية المختصة على التظلم رغم مرور الفترة المحددة للبت فيه مما يؤشر ظاهرة إدارية سلبية... يقابلها الرد السريع على أصل التظلم وفي ذات اليوم ما يؤشر خللاً في عدم أخذ الجهة الإدارية فرصة دراسة التظلم بجدّية 7.تقديم التظلم بعد إقامة الدعوى والبعض الآخر يطعن قبل أنتهاء مدة الثلاثين يوماً لتقديمه والبعض الآخر يتجاوز مدد التظلم (الثلاثين + الستين) يوماً ويقيم دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بعد ذلك مما يخسر دعواه شكلا
8.عدم تحديد فترة للتظلم من القرار الإداري المعيب بعد التبلغ به بل يبقى باب التظلم مفتوحاً للدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري على عكس التظلم أمام مجلس الأنضباط العام
9.عدم استكمال الأمور الشكلية للتظلم إذا أقيمت من مُمثل الشخصية العنوية أو الورثة أو حجة الوصاية بعدم ذكر إضافة لوظيفة أو بناء على الوصية أو إضافة إلى التركة... وغيرها
10.لا يزال التظلم الولائي لا ينتج أثرا ملموسا فجهة إصدار القرار لا تتنازل عنه ويبقى التظلم الرئاسي أكثر جدوى. من التظلم الولائي الذي تجتمع فيه صفة الحكم والخصم
11.لا يزال العديد من الأشخاص يقدمون التظلم إلى غير الجهة المختصة وتمضي مدة البت دون الرد ويقيم الدعوى وتُرد شكلاً
12.إن محكمة القضاء الأداري في جمهورية العراق لا تتعامل مع غير التظلم الوجوبي المكتوب13.عدم احتفاظ صاحب التظلم بما يؤيد تقديم وتسجيل تظلمة إلى الجهة المختصة مما يؤثر سلبا في نتيجة الطعن أمام محكمة القضاء الإداري وصعوبة الأثبات أو التأخر فيه وتأثيره على سرعة حسم الدعوى
14.ورود عدة تظلمات تطعن بدستورية بعض التشريعات والتي تدخل في اختصاص المحكمة الاتحادية العليا... وتقام الدعاوى أمام هذه المحكمة مما يقتضي ردها لعدم الاختصاص الوظيفي15.تقديم أكثر من تظلم على ذات الموضوع وأمام نفس الجهة وإقامة الدعاوى بذلك أمام محكمة القضاء الإدار
16.قيام بعض الجهات الإدارية المختصة باستلام التظلم على قرار إداري معين دون اتخاذ الإجراء اللازم بالغاءه وفي نفس الوقت تطلب من (المتظلم) تقديم بعض الإجراءات وتصدر عنها مخاطبات رسمية مع المتظلم والجهات الأخرى وينفذ المتظلم الإجراءات المطلوبة دون الرجوع عن قرارها مما يضطر صاحب الشأن إلى تقديم تظلم جديد (ثاني) يطلب فيه الغاء القرار الإداري – محل الطعن – ويقتضي مع هذه الحالة اعتماد التظلم الثاني لمدد إقامة الدعوى لانتهاء أثار التظلم الأول من خلال المخاطبات مع الجهة الإدارية المختصة